بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

برنامج الماجستير

رسالة ماجستير بعنوان :

أثرالحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان

The Effect of Corporate Governance on the Quality of Accounting Information in the Jordanian Commercial Banks listed in the Amman Stock Exchange

إعداد الطالب

محمد صبحي عبدالله الحميدي

إشراف

الدكتور جمال عادل الشرايري

2011

ب

بسم الله الرحمن الرحيم

أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان

The Effect of Corporate Governance on the Quality of Accounting Information in Jordanian Commercial Banks listed in the Amman Stock Exchange

إعداد الطالب

محمد صبحي عبدالله الحميدي

الرقم الجامعي(0920504010)

إشراف

الدكتور جمال عادل الشرايري

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور جمال عادل الشرايري	مشرفاً ورئيساً	....
الدكتور محمود علي الجبالي	عضواً	....
الدكتور محمد ياسين الرحاحلة	عضواً	....
الدكتور حسين علي الزيود	عضواً	....

قُدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية إدارة المال و الأعمال في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا
كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾

البقرة: ٢٦٩

صدقَ اللهُ العظيم

إهداء

إلى من إليه أنتمي ....

إلى من علّمني الصدق والصبر والإقدام ....

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله

اسأل الله أن يدخله فسيح جناته ....

إلى من الجنة تحت أقدامها ....

إلى رمز الوفاء والعطاء ....

إلى أمي الغالية

أطال الله في عمرها ....

إلى رفيقة دربي ....

إلى زوجتي الغالية

أدامها الله ....

إلى شموع حياتي ....

إلى أولادي : ميس وسلمى وعبدالله ....

أسل الله أن يحفظهم ....

إلى جميع الأهل والأصدقاء ....

لهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع ....

الباحث

محمد صبحي عبدالله الحميدي

شكر و تقدير

الحمد والشكر لله ربِ العالمين سبحانهُ وتعالىَ عمّا يصفون ، الذي أكرمنا عن سائر الخلق بالعقل مفتاح العلم والمعرفة ، والشكر لمن بسنتهِ نقتدي خاتم الأنبياء والمرسلين محمّد عليه أفضل الصلاة والتسليم .

ومن لم يشكر الناس لا يشكر الله ، فكل الشكر والتقدير إلى أستاذي ومشرفي الدكتور جمـال عـادل الشرايري على بذله الجهد الكبير في إشـرافه لإتمـام هـذه الدراسة وقتـه الثمـين فـي مناقشـته لي، مع خالص الأحترام والأمتنان والتقدير.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة بالتكرم والموافقة على حضورهم ومناقشتي هذه الدراسة بكفاءة علمية وسعة صدر.

كما يطيب لـي أن أتقـدم بالشـكر إلـى جميـع أعضـاء هيئـة التـدريس والعـاملين فـي جامعـة آل البيـت بصفة عامة وفي كلية إدارة المال والأعمال بصفة خاصة لما قدموه لي من تعاون في هذه الدراسة وتحكـيم الاسـتبانة ، الـدكتور محمد الدكتور قاسم العواقلـة ، الـدكتور عبـد الـرحمن الـدكتور عـودة بنـي أحمـد ، الـدكتور سـيف الشـبيل ، الـدكتور وليـد العـواوده ، الـدكتور الزيـود ، الـدكتور إبـراهيم بطاينـة ، الـدكتور محمـود جـرادات ، الأسـتاذ الـدكتور "محمـد مروان" السمان.

وأتقدم بالشكر إلى الأساتذة من خارج جامعـة آل البيـت الـذين قـاموا بتحكـيم اسـتبانة هـذه الدراسـة الأستاذ الـدكتور عبـد الـرزاق الشـحادة ، الأسـتاذ الـدكتور يوسـف سعادة ، الـدكتور وليـد زكريـا صيام، الأستاذ الدكتور حسين دحدوح ، الدكتور ميشيل سويدان ،الدكتورة عبير خوري ، الـدكتور محمد المومني ، الدكتور سمير البرغوثي .

ويسعدني أن أتقدم بالشكر من جميع العاملين في البنـوك التجاريـة الأردنيـة ومـدققي حسـاباتها، لمـا قدموه من تعاون واحترام.

لهم مني جميعاً كل الشكر والتقدير.

الباحث

محمد صبحي عبدالله الحميدي

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

ملخص الدّراسة

" أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان "

إعداد

الطالب : محمد صبحي عبدالله الحميدي

إشراف

الدكتور: جمال عادل الشرايري

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان، وذلك من خلال بيان أثر المتغير المستقل الحاكمية المؤسسية مقيساً بمبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية، ومبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين، ومبدأ حماية حقوق المساهمين، ومبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية، ومبدأ الإفصاح والشفافية، ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في الحاكمية المؤسسية وأثره على المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية.

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة على استبانة تم صياغة فقراتها، وقام بتوزيعها على أفراد عينة الدراسة من المدققين الداخليين العاملين في الإدارات العامة في البنوك التجارية الأردنية، ومدققي حساباتها القانونيين، وقد تم تحليل بيانات الاستبانة باستخدام (SPSS) للعلوم الاجتماعية، وعدد من الأساليب الإحصائية من خلال الإحصاء الوصفي، كالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، وتم اختبار فرضيات الدراسة بواسطة اختبار الانحدار المتعدد.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية وهي : وجود أثر ذو دلالة إحصائية إيجابية مرتفعة للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، وأهمها ضرورة سعي البنوك التجارية الأردنية إلى تعزيز مستوى الحاكمية المؤسسية من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح في الحاكمية، وتفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية، وتعزيز مبدأ حماية حقوق المساهمين، وضرورة قيام مجلس الإدارة بأداء مهامه ومسؤولياته على نحو فعّال في ظل الحاكمية المؤسسية.

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

ثانياً: مشكلة الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: أهمية الدراسة

خامساً: فرضيات الدراسة

سادساً: مخطط الدراسة

سابعاً: مجتمع وعينة الدراسة

ثامناً : منهجية الدراسة

تاسعاً: الدراسات السابقة

عاشراً: ما يميّز هذه الدراسة

الحادي عشر: حدود الدراسة

الثاني عشر : التعريفات الإجرائية

أولاً – المقدمة : Introduction

أشـ تقـ اربلبنـ ارير ك دولي International Bank م إلـ عام 1989 ى وم

الحاكمية لتحقيـ Governance ة التنمـ ة الاقتصـار بـ ادية الفسـ اد

لال دوله الإدارة الرالشيـ يدة فـ ي تقليـ والملمخـ اعلطرفـ ي جـ ذب

ء، وذلـ ك لمواجهـ ة قلـ ق المسـ وأصـ اهمين، حاب

ة النفـ وذ مـ ن قبـ التنفيـ ل المـ ذيين للشديرين ركات التـ ي

يساهمون فيها[1].

ويمكن اعتبار أنّ ما حدث في عدد من دول شرق آسيا وأمريكيا اللاتينية عام 1997م من أزمات مالية ، ونهيار شركات كبرى مثل شـ ركة إنـ رون Enron لتسويق الكهربـ اء والغـ از الطبيعـ ي فـ ي الولايـ ات المتحـ دة الأمريكيـ ة عـ ام 2001، وشـ ركة WorldCom الأمريكية للاتصالات عـ ام 2002م، إشارةً للفساد الإداري والمالي المحاسبي، وذلك لعـ دم الصـ دق فـ ي التعبيـ ر عـ ن الأحـ داث والعمليات والظروف الاقتصـ ادية مما أدى لتعثـ ر الأسـ واق الماليـ ة وتراجـ ع الاستثمارات فيهـ ا وعدم وجود الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لتلك الشركات، وبسبب افتقاد المعلومات المحاسبية لأهم خصائص جودتها المفيدة الملاءمة والموثوقية[2].

اهتمـ ام كثيـ ر مـ ن المنظمـ ات والهيئـ ات الدوليـ ة والمحليـ ة بمفهـ وم الحاكميـ ة

ى الالتـ زام بتطبيقـ ه في المؤسسـ ات الماليـ ة والاقتصـ ادية، فعلـ ى

سـ بيل المثـ ال تشـ كيل لجنـ ة كادبوري (إطـ ار للحاكميـ ة المؤسسـ ية عُرفـ ت باسـ م

Cadbury Best Practice عـ ام 1992 في المملكـ ة المتحـ دة، ومنظمـ ة التعـ اون الاقتصـ ادي

والتنميـ ة Organization of Economic Cooperation and Development ثـ

ادئ الحاكميـ ة المؤسسـ ية فـ ي النشـ رة الأولى تحـ ت عنـ وان عام 1999

(Principles of Corporate) وتم تعديلها إلى ستة مبادئ عام 2004م[3].

قام البنك المركزي محلياً بإعداد دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك فـ ي الأردن لعـ ام 2007م بهـ دف توفير معيار لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وذلك استناداً لما جاء في مبادئ الحاكميـ ة

للمزيد انظر:

[1] زكريا الدوري، واحمد الصالح، **إدارة الأعمال الدولية-منظور سلوكي واستراتيجي**-الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص 459.

[2] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة** ، الطبعة الأولى،منشورات ذات السلاسل،الكويت،1990، ص، ص، ص 110 ، 194،195.

[3] علاء فرحـ ان طالـ ب، وإيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسـ ية والأداء المـ الي الإسـ تراتيجي للمصـ ارف**، الطبعـ ة الأولى، دار صـ فاء، عمان،الأردن،2011، ص، ص 34، 35.

المؤسسالصية ادنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization of Economic Cooperation and Development وكذلك الإرشادات الصادرة عن لجنة بازل حول تعزيز الحاكمية المؤسسية في المؤسسات المصرفية، ليصارَ إلى تطبيقه اعتباراً من 2007/12/31م[1].

وقد أثارت الأزمات والانهيارات المالية العديد من التساؤلات، حول الإدارة، وإلى أي مدى يمكن التلاعب من قبل إدارة الشركات خاصة المساهمة منها، بصورة تضر باستثمارات المساهمين، وأصحاب المصالح الأخرى ذات العلاقة.

ونشأت من بين هذه التساؤلات فكرة البحث لدى الباحث وهي أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية، على اعتبار أن مفهوم الحاكمية المؤسسية يمثل الحل السريع في مواجهة خطر التعرض لأزمات، وانهيارات مالية جديدة.

للمزيد انظر :

1 البنك المركزي الأردني، **دليل الحاكمية للبنوك في الأردن لسنة 2007**

ثانياً – مشكلة الدراسة : The problem of the study

تتميز الشركات المساهمة باعتبارها وسيلة لتجميع رؤوس الأموال الضخمة، بأنّ لها خاصيتان ترتبطان بالمحاسبة الخاصية الأولى: وهي خاصية استمرار تلك الشركات وهو ما بني عليه مفهوم، أو فرض الاستمرار في المحاسبة أما الخاصية الثانية: فهي خاصية انفصال الملكية عن الإدارة، أو ما يعرف بظاهرة الملكية الغائبة (Absentee Ownership) وما يتعلق بالمفهوم المحاسبي الخاص بالشخصية المعنوية المستقلة، فقد ظهرت أهمية الدور المحاسبي وما يتطلبه من ضرورة مقابلة المجهودات بالمنجزات، كأساس لتقييم كفاءة الإدارة في استثمار الأموال الموكلة إليها. وأدى انتشار الشركات المساهمة إلى تطور المحاسبة مهنياً، ففي معظم دول العالم تدخلت الحكومات بتشريعات تضمن حداً أدنى من المعلومات، وذلك لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية، وبصفة خاصة المساهمين والمقرضين لتوجيه استثماراتهم [(1)].

وساهمت نظرية الوكالة (Agency Theory) وما ارتبط فيها من المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض في المصالح بين الإدارة التنفيذية من جهة، وبين المساهمين، وأصحاب المصالح من جهة أخرى، في ضرورة وجود مجموعة من المبادئ التي تعمل على الحد من التلاعب المالي و الإداري، الذي قد تقوم به الإدارة بهدف تعظيم مصالحها الخاصة، باعتبارها الجهة التي تتحكم بزمام الأمور داخل الشركات [(2)]. حيث أصبحت قضية الحصول على المعلومات المحاسبية، وحرية تداولها ومصداقيتها ودقتها من القضايا الملحة على المستثمرين[(3)].

وفي ظل غياب الحاكمية المؤسسية في بعض المؤسسات الخاصة، شهد الاقتصاد الأردني مشاكل اقتصادية ومالية عديدة، ومثال ذلك : قضية إفلاس شركة (Global Business) التي عُرفت بقضية التسهيلات الائتمانية، والتي انعكست سلباً على المناخ الاستثماري في الأردن(الشحادات ،2008)، وأدت إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح ذات العلاقة، خاصة المستثمرين الحاليين، وافتقاد المستثمرين الثقة في المعلومات المحاسبية، الواردة في القوائم والتقارير المالية لتلك المؤسسات [(4)].

للمزيد انظر :

[1] الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، مرجع سابق، ص، ص 20، 21.

[2] ريتشارد شرويدر، وآخرون، **" نظرية المحاسبة"**، خالد كاجيجي، وآخرون، دار المريخ، الرياض، السعودية،2006، ص، ص 162، 163.

[3] مصطفى السعدني، بحث عن **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات**، مقدم إلى المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة) الإمارات العربية المتحدة ، في الفترة من 4- 5 ديسمبر2007، ص 4.

[4] محمد قاسم عبدالله الشحادات ، **"أثر التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان "** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص، ص 2،3.

وبناءً علي ما سبق، تم حصر مشكلة الدراسة في محاولة البحث عن إجابة السؤال الرئيسي التالي وما يتفرع عنه من أسئلة فرعية.

السؤال الرئيسي :

هل يوجد أثر للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية ؟

يتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يوجد أثر لمبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية؟

2- هل يوجد أثر لمبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية ؟

3-هل يوجد أثر لمبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية ؟

4- هل يوجد أثر لمبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة المعلومات المحاسبية ؟

5- هل يوجد أثر لمبدأ الإفصاح و الشفافية على جودة المعلومات المحاسبية ؟

6- هل يوجد أثر لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية ؟

ثالثا – أهداف الدراسة : Objectives of the study

وجهت الأزمات المالية التي أصابت بعض الشركات في مختلف دول العالم الأنظار إلى مفهوم الحاكمية المؤسسية وضرورة تطبيقه بصورة سليمة فعّالة، لمواجهة احتمال حدوث أزمات مالية جديدة ، كما سعى العديد من الباحثين والمهتمين إلى دراسة موضوع الحاكمية المؤسسية من جوانب مختلفة.

كما سعت هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو قياس أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية.

ويتفرع عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي :-

1- قياس أثر مبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية.

2- قياس أثر مبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية.

3- قياس أثر مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية.

4- قياس أثر مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة المعلومات المحاسبية.

5- قياس أثر مبدأ الإفصاح و الشفافية على جودة المعلومات المحاسبية.

6- قياس أثر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية.

رابعاً – أهمية الدارسة : Importance of the study

بدأ الاهتمام والتوجه نحو تطبيق الحاكمية المؤسسية في معظم دول العالم ومنها الأردن، في محاولة لإعادة الثقة في الأسواق المالية، عقب سلسلة الأزمات المالية والاقتصادية التي تعرضت لها تلك الأسواق، بهدف حماية أصحاب المصالح، وخاصة المستثمرين .

وقد برزت أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه من خلال ما يلي :

- الإطلاع على الحاكمية المؤسسية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وتعميق المعرفة في هذا المجال، كمرحلة جديدة في ممارسة أسلوب الإدارة الرشيدة .
- الكشف عن الأثر المتوقع للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية، من خلال نتائج هذه الدراسة، وتقديم توصيات والتي يتطلع الباحث للاستفادة منها من قبل البنوك التجارية الأردنية.

خامساً – فرضيات الدراسة : Hypotheses

على ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها المحددة لها، قامت الدراسة على فرضية رئيسية واحدة تفرعت عنها ست فرضيات فرعية، واتخذت هذه الفرضيات في صورها الصفرية أو العدمية Null Hypothesis الشكل التالي:-

الفرضية الرئيسية

H0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية.

وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الست التالية :

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية.

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية.

H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة المعلومات المحاسبية.

H05 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح و الشفافية على جودة المعلومات المحاسبية.

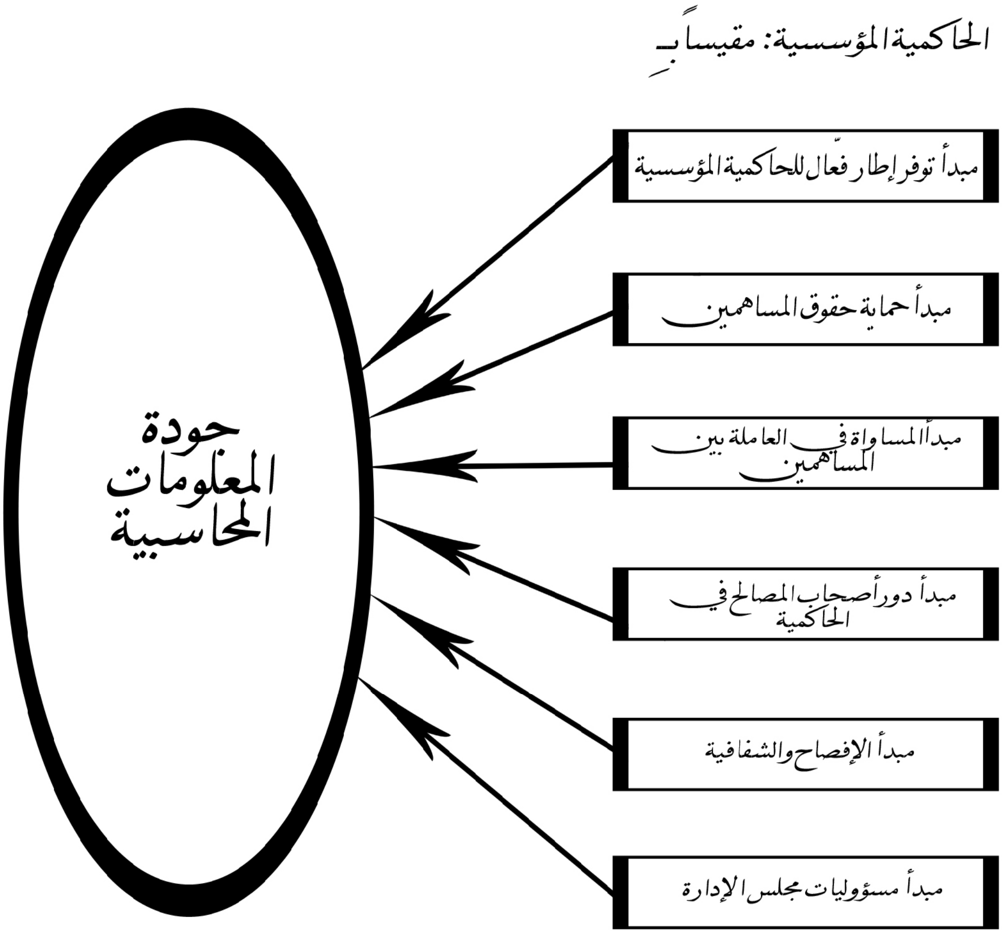
H06: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية.

سادساً – مخطط الدراسة : Scheme of the study

تم تصميم مخطط توضيحي للدراسة يمثل أثر المتغيرات المستقلة (الحاكمية المؤسسية بمبادئها) على المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية).

المتغير المستقل — Independent variable

المتغير التابع — Dependent variable



الشكل رقم (1)
المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في نموذج الدراسة

سابعاً – مجتمع وعينة الدراسة : Society and the study sample

تكوّن مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين والمدققين القانونيين على حسابات البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها (13) بنكاً وشملت عينة الدراسة المدققين الداخليين العاملين في الإدارات العامة للبنوك التجارية الأردنية وعددهم (78) مدققاً والمدققين القانونيين على حسابات البنوك التجارية الأردنية وعددهم (16) مدققاً.

ثامناً – منهجية الدراسة : Methodology of the study

هذه الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي في التحليل في وصف الأثر بين متغيرات الدراسة، واعتمدت على المنهج المسحي في الحصول على البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، كما تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام أساليب إحصائية متعددة بواسطة (spss).

تاسعاً– الدراسات السابقة : Previous Studies

(أ) الدراسات العربية :-

1**- دراسة (آل غزوي، 2010)**[1] بعنوان : " حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية ".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، قام الباحث بجمع ومعالجة وتحليل القوائم المالية التي شملت 89 شركة وبياناتها عبر مؤشر الإفصاح كأداة قياس لنموذج الدراسة، وباستخدام البرامج الإحصائية الوصفية والاستدلالية عن طريق نموذج الانحدار المتعدد، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة في السعودية.
- عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الملكية العائلية في الشركات المساهمة العامة في السعودية، ومستوى الإفصاح في القوائم المالية.
- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة تركز الملكية في الشركات المساهمة العامة في السعودية، ومستوى الإفصاح في القوائم المالية.
- عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة في السعودية، ومستوى الإفصاح في القوائم المالية.

---

[1] حسين آل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.

عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة في الشركات المساهمة العامة في السعودية، ومستوى الإفصاح في القوائم المالية.

2-دراسة (مطر ، 2009)[(1)] بعنوان :"أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية التي تحكم تطبيق هذه النظم، في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم الحوكمة، المطبقة في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وقد أجريت الدراسة على عينة تم اختيار أفرادها وعددهم (76) فرداً من ثلاث فئات هي: البنك المركزي، وهيئة الأوراق المالية، وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

كشفت الدراسة بعد تحليل بيانات الاستبانة واختبار فرضياتها باستخدام اختبار (t) واختبار التباين الأحادي إلى مجموعة من النتائج، تتلخص فيما يلي:

لكل من النظم المحاسبية والمعايير المهنية بفروعهما المختلفة دور في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم الحوكمة للشركات، تتراوح أهميته النسبية بين مهم ومهم جداً فيما عدا النظام المحاسبي الاجتماعي الذي تراوحت أهميته النسبية بين قليل الأهمية ومتوسط الأهمية.

3-دراسة (منصور، 2009)[(2)] بعنوان: "نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في ضوء التجارب العالمية وواقع بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار نموذج محاسبي اقترحه الباحث لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في ضوء التجارب العالمية وواقع بورصة عمان. وقام الباحث بجمع البيانات من مصدرين الأول: عن المتغيرات المستقلة (قواعد الحاكمية المؤسسية) بواسطة استبانة والثاني عن المتغير التابع (قيمة الشركة) بالاعتماد على البيانات التاريخية المنشورة عن بورصة عمان. وبتحليل بيانات الاستبانة باستخدام (spss) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية، وقيمة الشركة في بورصة عمان.

---

1 **"أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية "** ، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36 ، العدد 2 ،2009، ص، ص 459 – 476 .

2 أحمد منصور، **"نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في ضوء التجارب العالمية وواقع بورصة عمان"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2009.

4- دراسة (الشحادات ، 2008)[1] بعنوان: " أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان. ولتحقيق ذلك قام الباحث بإعداد استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة المكون من (117) مؤسسة شملت مكاتب الوساطة المالية والبنوك والتأمين. وتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال (T-test و Independent Sample).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- أن المستثمر المؤسسي في الأردن يولي أهمية لجميع مبادئ الحاكمية المطبقة في الشركات عند تقييم أوضاع الشركات المساهمة العامة الأردنية قبل اتخاذ قرار الاستثمار بأسهمها.
- وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول أهمية تبني الشركات المساهمة العامة لمبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، تبعاً للقطاع الذي ينتمي له المستجيب سواءً أكان في قطاع التأمين،أم قطاع البنوك وشركات الوساطة.

5- دراسة(مراد ،2008)[2] بعنوان: " دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية".

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم وتوزيع استبانة على عينة عشوائية من أفراد مجتمع الدراسة التي شملت مراجعي الحسابات الداخليين في الشركات المساهمة والمديرين الماليين في تلك الشركات والمحاسبين القانونيين، وتم استخدام برنامج(spss v 13) لإجراء التحليل الإحصائي على البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتعلق بالمراجعة الداخلية أهمها :-

- تقديم المعلومات المتعلقة بالمخاطر وفاعلية الرقابة للمستويات الإدارية المناسبة في الشركة.
- المساعدة في إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية.
- مساعدة المراجع الخارجي عند قيامه بعملية المراجعة
- مساعدة لجنة المراجعة في الكشف عن حالات الغش والتلاعب في الشركة.

---

[1] محمد قاسم عبدالله الشحادات، **" أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان "** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، 2008 .

[2] درويش فيصل مراد، **"دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية"**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق ، سورية ، 2008.

- التأكد من وجود سياسات وإجراءات تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح.

6- دراسة قباجة (2008)[1] بعنوان: "أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ولتحقيق ذلك قام الباحث بإعداد استبانة تم توزيعها على 28 شركة، مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للعام 2005 .

توصلت الدراسة بعد تحليل بيانات الاستبانة واختبار فرضياتها باستخدام الانحدار البسيط والمتعدد إلى مجموعة من النتائج تتلخص بما يلي:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية من جهة وبين العائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمار، وسعر السهم إلى ربحيته، والقيمة السوقية إلى الدفترية.
- العلاقة بين فاعلية الحاكمية المؤسسية، وسعر السهم إلى القيمة الدفترية مختلفة، وجاءت النتيجة مع حقيقة أن الشركات الأكثر جودة في ممارسة الحاكمية، قادرة على تحقيق ذلك، كما أن الممارسة السليمة للحاكمية تحد من حساسية صافي التدفقات النقدية للأحداث السلبية، التي تزيد من ثقة المستثمر في السوق، ومن ثمّ التقليل من التباين من أسعار الأسهم.

7- دراسة مطر، ونور (2006)[2] بعنوان: "التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي".

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، ولتحقيق هذا الهدف أجريت دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة العاملة في القطاعين المصرفي والصناعي عددها 20 شركة، أي ما يعادل 32% من حجم مجتمع الدراسة. وقد تم توفير بيانات الدراسة الميدانية عن طريق استبانة شملت أسئلة تغطي ستة محاور رئيسية، يغطي كل محور منها مبدأ من المبادئ الستة المتعارف عليها لنظام الحاكمية المؤسسية للشركات.

---

[1] قباجة، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ، 2008.

[2] محمد مطر، وعبد الناصر نور، **"مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي"**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،المجلد الثالث،العدد الأول،2007.

الباحث في تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها مؤشرات الإحصاء الوصفي
بالإضافة إلى نوعين من الاختبارات الإحصائية هما: اختبار (T) للعينة الواحدة واختبار (مان-ويتني) وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص فيما يلي :

مستوى الالتزام الشركات المساهمة العامة العاملة في القطاعين يتراوح بين قوي وضعيف جداً ، ولكن بمستوى عام مقبول، أو متوسط مع ملاحظة أن مستوى الالتزام يميل للإصلاح القطاع المصرفي على حساب القطاعين الصناعي والخدمي، بالخلل في تطبيق النظام فترسخ بشكل رئيسي في التزام مجالس الإدارة كما يجب بقواعد السلوك المهني وعدم إشراك القاعدة العامة للمساهمين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للشركة ومن ثم عدم تمكينهم من الاطلاع على محاضر اجتماعات الإدارة، وعدم التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية للبيئة التي تعمل فيها،ولجوء بعض إدارات تلك الشركات إلى استعمال وسائل غير مشروعة، كالرشاوى والمحسوبية للحصول على العقود.

8- دراسة (أبو زر ، 2006)[1] بعنوان : " استراتيجية مقترحة لتحقيق فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني ".

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإبلاغ المالي. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة ما يلي:

- إن هناك قصوراً في التقارير السنوية للمصارف الأردنية تتمثل في عدم الالتزام بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في ضوء متطلبات لجنة بازل الصادرة عام 1999.
- إن هناك اتساقاً كبيراً في القوانين والتشريعات الأردنية مع قواعد ومبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن OECD لعام 2004، إلا أنه قد تبين عدم وجود نصوص قانونية واضحة بشأن ما يتعلق بعدم استخدام طرق أو وسائل ضد حالات الاستحواذ واحتكار الإدارة ومجلس الإدارة ضد المساءلة، وإزالة أية عوائق لعملية التصويت عبر البريد، أن تسمح العمليات والإجراءات المتعلقة بالاجتماعات العمومية للمساهمين للمعاملة العادلة لجميع المساهمين،كما يجب أن لا تجعل هذه العمليات والإجراءات صعبة أو مكلفة بدرجة غير مبررة، أو أن تكون عملية توزيع الأصوات مكلفة بدرجة غير مبررة، مثل الإفصاح على المعلومات الهامة والجوهرية مواضيع تتعلق بالموظفين وأصحاب المصالح الآخرين.

---

[1] عفاف إسحق محمد أبو زر،"استراتيجية مقترحة لتحقيق فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ، 2006.

■ ...د تعليمات ملزمة بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان، وخاصة القطاع المصرفي الأردني.

9) دراسة (خليل، 2005)[1] بعنوان: "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية "دراسة نظرية تطبيقية"".

هدفت الدراسة إلى بيان دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، وقد طبقت هذه الدراسة في مصر على شركات السمسرة المسجلة في البورصة المصرية البالغ عددها (120) شركة وبعد استبعاد (20) شركة منها أصبح مجتمع الدراسة (100) شركة، والعينة (80) شركة، قام الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss لاختبار فرضيات الدراسة من خلال الأساليب الإحصائية وهي: التوزيع التكراري والنسب المئوية، اختبار فريدمان، معاملات الارتباط سبيرمان وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

■ ...د بتطبيق حوكمة الشركات لما تحققه من مزايا مختلفة تحد من الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه الشركات، خاصة المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية.

■ وجود ارتباط معنوي بين تطبيق حوكمة الشركات، وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

■ وجود ارتباط معنوي بين جودة المعلومات المحاسبية وبين تنشيط حركة سوق الأوراق المالية.

10) دراسة (الهنيني، 2004)[2] بعنوان: "أثر تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي "

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطوير نظام الحوكمة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في تعزيز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي.

وقد بينت الدراسة ما يلي :

■ ...وير نظام للحوكمة في الشركات له أثر إيجابي على أداء المنشأة وعلى تعاملها مع الأطراف ذات العلاقة.

■ ينتج عن تطوير نظام للحوكمة زيادة التزام الشركات بتعليمات الإفصاح.

---

[1] محمد أحمد إبراهيم خليل، **"دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية "دراسة نظرية تطبيقية"**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، 2005.

[2] إيمان حاتم الهنيني، **"أثر تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي "**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2004م.

- يعزز تطوير نظام للحوكمة من استقلالية المدقق الخارجي للحسابات.

11- دراسة (جمعه، 2003)[1] بعنوان: "التحكم المؤسسي والتطوير في مهنة التدقيق الداخلي".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر آليات الحوكمة في الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية تدقيق الحسابات في الأردن.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات الحوكمة في الشركات المرتبطة بالعميل وبين جودة التقارير المالية،وفعالية عملية التدقيق.
- أثر متغيرات آليات الحوكمة تأثيراً في جودة التقارير المالية وفعالية عملية التدقيق في الشركات المرتبطة بالعميل هي إنجاز عملية التدقيق في الوقت المناسب.

ب- الدراسات الأجنبية :-

1- دراسة (Coleman & Biekpe,2006)[2] بعنوان "العلاقة بين حجم وتكوين المجلس وازدواجية المدير التنفيذي وأداء الشركات : تجربة غانا " .

هدفت الدراسة إلى بيان أثر ممارسة الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق غانا للأوراق المالية للفترة من 1990- 2001 واستخدم الباحثان الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة التي توصلت إلى عدة نتائج أهمها:

- ة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير التنفيذي يؤدي إلى تحسين أداء الشركات.
- أدت زيادة جودة الحاكمية المؤسسية من خلال (البيئة القانونية، ووجود رقابة داخلية، وجودة المعلومات وإمكانية الحصول عليها بسهولة) إلى تحسين الأداء المالي للشركات.

---

[1] احمد حلمي جمعه، **"التحكم المؤسسي والتطوير في مهنة التدقيق الداخلي"** المجلة العلمية، العدد الثاني، 2004، ص ص 213 – 237.

[2] Coleman, A. and Bike, N. " **The Relationship between Size, Board Composition, CEO Duality and Firm performance: Experience From Ghana**", Journal of Corporate Governance. 2006 , pp,623-909.

2- دراسة (Kipper & Lover,2003) [1] بعنوان : " الحاكمية المؤسسية حماية المستثمر والأداء في الأسواق الناشئة ".

أعدت الدراسة من قبل البنك الدولي حيث هدفت إلى استكشاف الاختلاف بين آليات الحاكمية المؤسسية على مستوى الشركة وعلاقتها بالبيئة القانونية على مستوى القطر والعلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي مقاساً بـ To pin's q القيمة السوقية للشركة.

وباستخدام البيانات المالية من التقارير المعدة من قبل Credit Lyonnais Securities Asia (CISA) تم إنشاء تدرج للحاكمية المؤسسية تتعلق بـ 495 شركة من 25 سوقاً من الأسواق الناشئة في 18 قطاعاً من القطاعات الاقتصادية، حيث توصلت الدراسة إلى :

* الشركات في الدول ذات الأنظمة القانونية الضعيفة لديها تدرج منخفض في مستوى الحاكمية مقاسه بـ (الانضباط،الشفافية، الاستقلالية، المساءلة، المسؤولية، النزاهة،والوعي المجتمعي).

* ارتبط مستوى الحاكمية المؤسسية للشركة ارتباطاً موجباً باتساق المعلومات وحجم المشروع، ونمو المبيعات، وحجم الأصول غير الملموسة.

* الحاكمية المؤسسية ترتبط ارتباطاً موجباً مع القيمة السوقية، والأداء التشغيلي.

3- دراسة (Drabbet & Zimmermann, 2003) [2] بعنوان: " الحاكمية المؤسسية والعوائد المتوقعة : حالة ألمانيا ".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي على عينة شملت 253 شركة في ألمانيا،وتم قياس جودة الحاكمية المؤسسية بالاعتماد على 30 مؤشراً من مبادئ الحاكمية المؤسسية، وهي أول الدراسات التي تحاول الكشف فيما إذا كان اختلاف مستوى جودة الحاكمية المؤسسية يفسر اختلاف مستويات الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي مقيساً بـ Tobin`s q .M/B .

استخدم في الدراسة استبانة مكونة من 30 مؤشراً من مبادئ الممارسة السليمة للحاكمية المؤسسية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

* هناك علاقة موجبة بين مستوى جودة الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة.

* الشركات التي تمارس الحاكمية المؤسسية بصورة سليمة لديها مبيعات أعلى.

---

[1] Kipper ,L.F, and Lover, I, "**Corporate Governance Investor Protection and Performance in Emerging Markets"**. Journal of Corporative Finance 195, 2003,pp 1-26.

[2] Drabbet, W. Schillhofer, A. and Zimmermann, H. " **Corporate Governance and Expected Returns : The case of Germany"**, working paper, University of Basel,2003.

التي تمارس الحاكمية المؤسسية بصورة سليمة ارتبطت بوضع أفضل من حيث استعداد المستثمرين إلى دفع أسعار أعلى لأسهم هذه الشركات.

4- دراسة (Asian Development Bank Institute,2004)[1] بعنوان: الحاكمية المؤسسية في آسيا : أدلة حديثة من اندونيسيا وجمهورية كوريا وماليزيا وتايلاند ".

ركزت الدراسة على افتراض اتساع انتشاره وهو أن ضعف الحاكمية المؤسسية أحد العناصر الأساسية المسؤولة عن الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، ثم أثر ممارسة الشركات لمظاهر الحاكمية المؤسسية خاصة معاملة الأقلية على الأداء المالي حيث تم دراسة عينة شملت 307 شركة في كل من اندونيسيا، وكوريا، وتايلاند، وماليزيا مدرجة في الأسواق المالية لدولها، من خلال استبانة وزعت على 596 مديراً منهم 286 مديراً تنفيذياً و310 مدراء مستقلين، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

* ينخفض مستوى جودة الحاكمية المؤسسية بنحو 30% في حالة إدارة الشركة بشكل فردي نتيجة لعدم مراعاة مصالح الأقلية من المساهمين.

* وجود علاقة ذات دلالة بين الممارسة الجيدة للحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة، حيث ارتبط ذلك مع انتقال فئة الشركات المتوسطة من حيث جودة الحاكمية إلى شركات أعلى ارتباط بزيادة بلغت 13-16 % في القيمة السوقية لهذه الشركات.

5- **دراسة (Bauer & Gaunter , 2003)** [2] بعنوان**:**" الإدارة الجيدة للشركات نتيجة حاسمة ".

مجموعة من الأدلة التطبيقية على أن إجراءات حوكمة الشركات لها أثر على قيمة المنشأة،وسعر السهم في البورصات.

قام الباحثان بقياس العائد من محفظتين استثماريتين،الأولى مكونة من أسهم شركات ذات حوكمة جيدة،والثانية مكونة من أسهم شركات ذات مستوى متدني من الحوكمة.

خلصت الدراسة إلى :

الأولى كان أفضل من أداء المحفظة الثانية ذات المستوى المتدني من الحوكمة.

* وجود ارتباط ايجابي بين مستوى الحوكمة وقيمة المنشأة.

---

1 Asian Development Bank Institute , **"Corporate Governance in Asia: Recent Evidence from Indonesia, Republic of Korean , Malaysia, and Thailand**" : ADBI ,2004.

2 Bauer , rob and Gaunter , najta , 2003 , "**good corporate governance pay of**f ", retrieved on march,2007 , from www . irglobalrankinges . com /m2site/erg/arguivos/cg – Bauer – study . pdf.

6- دراسة (Ross , 2002)[1] بعنوان **:** " السباق نحو الشفافية : دراسة تجريبية ".

هدفت الدراسة إلى فهم الميل المعاصر باتجاه الشفافية،وقام الباحث بعمل تجارب أدى تحسين الشفافية في الحسابات المالية للشركات إلى فاعلية المعلومات،وبعد فحص الأساسيات فإن الشفافية زادت من التغير الايجابي لأسعار البورصة،كما حسنت وسائل المنفعة للمستثمرين،حيث تبين أن الاتجاه للشفافية قد يفسر أكثر من خلال مزايا الشركات والأسواق في جذب المستثمرين إلى البورصة،تمت الدراسة على عينة عشوائية من الشركات الصناعية الإيطالية ودراسة قوائمها لخمس سنوات واعتمدت على المنهج الاستنباطي.

<u>* ملاحظات الباحث على الدراسات السابقة :-</u>

1. إن معظم الدراسات السابقة التي تناولت الحاكمية المؤسسية وأثرها على الأداء المالي أو قيمة الشركة أو الأرباح (العوائد المتوقعة)، كما ركزت على المعلومات المالية فقط، كما ركزت الدراسات الأخرى على مستوى الإفصاح والشفافية والتوقيت المناسب في نشر المعلومات للمستخدمين، حيث يرى الباحث أن هذه الدراسات تتجه بصورة غير مباشرة إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

2. تناولت بعض الدراسات السابقة دور كل من المراجعة الداخلية، والنظم المحاسبية والمعايير المهنية في عملية الحاكمية المؤسسية، حيث يرى الباحث أن هذه الدراسات تتجه بصورة مباشرة إلى تأكيد الثقة في المعلومات المحاسبية، حيث تحقق هذه المعلومات جودتها بطريقة غير مباشرة.

3. تناولت دراسة (الحايك، 2008) الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر، حيث يرى الباحث أن قرار المستثمر يعتمد على المعلومات المحاسبية المنشورة من قبل الشركات المساهمة، لذا يجب قياس أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على المعلومات المحاسبية من حيث جودتها، حتى يتمكن المستثمر من استخدامها في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

4. يتفق الباحث مع دراسة (الخطيب والقشي، 2005) حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية – مع اختلاف البيئة لأن الباحث يرى من وجهة نظره قياس الحاكمية المؤسسية، من خلال مبادئها الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization of Economic Cooperation and Development التي تناولتها دراسة (رونور، 2006)

---

1 Ross , M , " **The Race Towards Transparency : An Experimental Investigation** " , Economic Notes , Vol . 31 , Issue 3 , P 523 – 545 , Nov , 2002 .

كمتغيرات مستقلة، والتي أستند عليها البنك المركزي الأردني عند إعداده دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، والتي تتفق إلى حد كبير مع القوانين والتشريعات الأردنية النافذة، مما يدل على أن هذه المبادئ تناسب البيئة الاقتصادية في الأردن، وهذا ما أكدته دراسة (أبو زر، 2006).

عاشراً: ما يميّز هذه الدراسة :

ات السابقة في إثراء هذه الدراسة أثناء تطوير الإطار النظري للدراسة، وفي تطوير أداة الدراسة وكذلك في تحديد متغيرات الدراسة يتلاءم مع واقع الاقتصاد الأردني من وجهة نظر الباحث. وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الحاكمية المؤسسية في الأردن، إلا أن هذه الدراسة تميزت عن غيرها بما يلي :

- تناولت موضوع الحاكمية المؤسسية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، حيث لم يسبق أن تم تناول هذا الموضوع محلياً (حسب علم الباحث).
- ت هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية كأحد دعائم الاقتصاد الوطني، وكذلك التزام هذا القطاع بمبادئ الحاكمية المؤسسية، وهذا ما أكدته دراسة(مطر ونور،2006).
- إن معظم الدراسات السابقة سعت بشكل غير مباشر لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما في دراسة (مطارنة، 2009) ت أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية،حيث أن النظام المحاسبي بوجه عام هو أحد الأركان الرئيسية في المنظمات التي تهتم بمخرجات هذا النظام وهي المعلومات المحاسبية سواء لاستخدام الداخلي أم لاستخدام الخارجي وأن النظام المحاسبي مسؤول عن البيانات المالية من خلال الالتزام بالمعايير المهنية مما يؤدي إلى إنتاج معلومات محاسبية ملائمة وموثوق فيها. الدراسات التي تناولت مسؤوليات لجان التدقيق لأداء دورها في عملية التحكم المؤسسي، كما في دراسة (مراد،2008) دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات، حيث أن مهمة التدقيق الداخلي أو الخارجي التأكيد على أن البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية تتفق مع حقيقة الأحداث والعمليات الاقتصادية التي قامت بها المنظمة بشكل يعكس مستوى الملاءمة والموثوقية في تلك البيانات بما يحقق جودتها.
- تميزت هذه الدراسة عن دراسة(خليل،2005) المطبقة في مصر التي سعت إلى بيان دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق ي أن هذه الدراسة طبقت في الأردن على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في وبرصة عمان، وتناولت هذه الدراسة المتغير المستقل (الحاكمية المؤسسية) من خلال مبادئها

الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي تم الاستناد إليها في إعداد دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن من قبل البنك المركزي الأردني، والتي لاقت قبولاً من البنوك التجارية الأردنية، وأن معظم الدراسات السابقة الأجنبية في هذه الدراسة تركزت على هذه المبادئ في دراساتها، مما يشير إلى أن هذه المبادئ هي الأساس للممارسة السليمة للحاكمية المؤسسية.

الحادي عشر: حدود الدراسة:

1. أجريت هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
2. وجهت استبانة الدراسة إلى المدققين الداخليين العاملين في الإدارات العامة للبنوك التجارية الأردنية والمدققين القانونيين على حسابات البنوك التجارية الأردنية العاملين في مكاتب التدقيق المعتمدة.
3. تم الإشارة في الدراسة إلى المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية السنوية المنشورة من قبل البنوك التجارية الأردنية.
4. تم تناول المتغير المستقل الحاكمية المؤسسية مقيساً بمِبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD).

الثاني عشر – التعريفات الإجرائية : Definitions of procedural

الحاكمية المؤسسية Corporate Governance "مجموعة العلاقات التي ما بين إدارة المؤسسة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، وتبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة و الوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقهاومن ثمّ فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة،وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة،وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة "[1].

<u>مبادئ الحاكمية المؤسسية[2] :</u>

- مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية: يجب أن يشجع إطار الحاكمية المؤسسية على الشفافية والإفصاح، وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
- مبدأ حماية حقوق المساهمين: ينبغي في إطار الحاكمية المؤسسية أن يتم توفير الحماية للمساهمين، وأن يتم تسهيل ممارسة حقوقهم.
- مبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين : ينبغي في إطار الحاكمية المؤسسية ضمان معاملة عادلة لكافة المساهمين بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين،كما يجب أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعّال عن انتهاك حقوقهم.
- مبدأ دور أصحاب المصالح: ينبغي في إطار الحاكمية المؤسسية أن يتم الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يتم العمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة مالياً .
- مبدأ الإفصاح والشفافية :على الحاكمية المؤسسية ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك معلومات تقييم الأداء وبنود الحاكمية المؤسسية.

---

[1] البنك المركزي الأردني، دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن مرجع سابق، ص7.

[2] محمد مصطفى سليمان ،**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي ، الطبعة الأولى"** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006م ، ص – ص 43- 57.

■ مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة: ينبغي على مجلس الإدارة في ظل الحاكمية المؤسسية أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئولياته أمام الشركة والمساهمين.

ج- جودة المعلومات المحاسبية Accounting Information Quality: وهي الخصائص التي تتسم فيها المعلومات المحاسبية الملاءمة والموثوق فيها[1].

الملاءمة والموثوقية Relevant and Reliable : تكون المعلومات ملاءمة إذا خفضت من حالة عدم التأكد، وحسنت قدرة متخذي القرار على التنبؤ أو أكدت أو صححت توقعاتهم المسبقة، وتكون المعلومات موثوق فيها إذا كانت خالية من الأخطاء والانحياز وعبرت بدقة عن الأحداث، أو الأنشطة الخاصة بالشركة[2].

---

[1] الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص، ص 194،195.

[2] Marshall B. Romney and Paul J. Steinhart, "**Accounting Information Systems**" E11, New Jersey ,U.S.A,2009,p 28 .

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول : الحاكمية المؤسسية

1-1 تمهيد

2-1 مفهوم الحاكمية

3-1 أهمية الحاكمية المؤسسية

4-1 أهداف الحاكمية المؤسسية

5-1 مقومات الحاكمية المؤسسية

6-1 مبادئ الحاكمية

7-1 أوجه الاختلاف بين البنوك والشركات في مجال الحاكمية

8-1 الحاكمية المؤسسية في الأردن

1-8-1 مجالات تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الأردن

9-1 غياب الحاكمية المؤسسية – مثال: شركة إنرون للطاقة -

1- 10العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والمحاسبية

1-10-1 الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية

2-10-1 واجبات مدققي الحسابات الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين في ظل الحاكمية المؤسسية

1-1 تمهيد :

التركيز على الحاكمية المؤسسية في البنوك أوسع وأشمل من حيث المفهوم والتطبيق[1]، وذلك للدور الهام الذي يقوم به قطاع البنوك في دعم وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني، إذ يعد وجود نظام مالي سليم أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل البورصة، بتوفيره رأس المال اللازم والسيولة [2].

في هذا الفصل تم تناول مفهوم الحاكمية المؤسسية وأهميتها في التأكيد على الالتزام بممارسة أسلوب الإدارة الرشيدة، والأهداف من وراء تطبيق الحاكمية المؤسسية، ثم تناول مبادئ الحاكمية والتي تشكل العمود الفقري لهذا المفهوم، ومن ثم التعرف على بعض الخصائص التي تتميز فيها عن غيرها من الشركات في مجال الحاكمية المؤسسية، وواقع الحاكمية في الأردن، والتعرف على العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والمحاسبية بالإضافة إلى أبعاد المعايير المحاسبية للحاكمية وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية وواجبات مدققي الحسابات الداخليين، ومدققي الحسابات الخارجيين في ظل الحاكمية المؤسسية.

2-1 مفهوم الحاكمية المؤسسية : Corporate Governance Concept

إن التعبير عن المصطلح الإنجليزي Corporate Governance في اللغة العربية له العديد من المرادفات مثل حوكمة الشركات، والتحكم المؤسسي، والحاكمية المؤسسية، والإدارة الرشيدة. في هذا المفهوم هو عنصر الحكمة أو الحكم وليس الغرض منه تحويل الشركات والمؤسسات المالية وغير المالية إلى وحدات بيروقراطية[3]، فمشتقة من كلمة المؤسسية، وفي الأردن فقد أقر[4] مجمع اللغة العربية الأردني مصطلح الحاكمية المؤسسية[5]، وهو ما تم الإشارة إليه في هذه الدراسة.

للمزيد انظر:

[1] اتحاد المصارف العربية، **الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً**، 2003، ص 13.

[2] مركز المشروعات الدولية الخاصة، كاترين لكوشتا هلباينج، وجون، وسوليفان، 2002، للمزيد يرجع في ذلك إلى موقع المركز على موقعها على شبكة الإنترنت http://www.oecd.org/2002.

للمزيد انظر :

[3] حاكم الربيعي، وحمد راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، اليازوري، عمان، الأردن 2011، ص 20.

[4] علاء فرحان طالب، وإيمان المشهداني، **" الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف "**، مرجع سابق، ص 24.

[5] مجمع اللغة العربية الأردني، قرار رقم (200406) تاريخ 1425/5/19 هجري، الموافق 2004/6/8 ميلادي.

❖ تعريف الحاكمية المؤسسية

الحاكمية لها عدة معاني، وأن تحديد تعريف لها يتطلب الحذر طالما أن الجوانب المتعددة لمعنى الحاكمية غير متّفق عليها.

وفيما يلي استعراض لبعض ما جاء في تعريف الحاكمية المؤسسية :

عرفّها Hilt من منظور الإدارة الاستراتيجية بأنها تمثل العلاقة بين أصحاب المصالح الخاصة. بهدف تحديد ورقابة التوجيه الإستراتيجي Strategic Direction للمنظمات، بطريقة تضمن اتخاذ القرارات الاستراتيجية والقيام بالأداء بصورة فعّالة ، بوصفها آلة دمج مصالح المديرين في الإدارة العليا مع المساهمين. ووصف البروفسور Kenneth الحاكمية المؤسسية بأنها جميع القوى التي تتصل بعملية صنع القرار في الشركة والمؤثرة فيها. بينما يرى Classers أن الحاكمية المؤسسية يمكن وضعها في مجموعتين، الأولى: مجموعة الأنماط السلوكية للشركات معبراً عنها بمؤشرات مثل الأداء، والفاعلية ، والنمو ، والهيكل المالي، ومعاملة المساهمين وأصحاب المصالح . أما المجموعة الثانية: فتتعلق بالإطار المؤسسي للحاكمية من خلال مجموعة المبادئ التي تسير الشركة في ظلها أعمالها ، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات ذات العلاقة مثل قانون البنك المركزي وتعليماته ، وما يتعلق بالبورصة[1].

كذلك تُعرّف الحاكمية المؤسسية بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية"[2].

ويعرّف آخرون الحاكمية المؤسسية بأنها[3] :

- نظام شامل للرقابة المالية وغير المالية يتم من خلاله إدارة الشركة، ومراقبة أدائها.
- مجموعة الوسائل التي يتأكد المستثمرون عن طريقها من ربحية استثماراتهم.
- مجموعة من القواعد والحوافز التي تهدف إلى تعظيم ربحية وقيمة الشركة على المدى البعيد لصالح المساهمين.
- مجموعة من المبادئ الخاصة بعلاقة إدارة الشركة مع أصحاب المصالح كالمساهمين والدائنين.

للمزيد انظر :

1 حاكم الربيعي ، وحمد راضي ، مرجع سابق ، ص- ص 22- 26.

2 عبد الوهاب نصر ، وشحاتة السيد شحاتة ، **"مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"**، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006، ص 18 .

3 محمد سليمان ، **" حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري "** ، مرجع سابق، ص ص 15و16.

بذلك تكون الحاكمية المؤسسية قائمة على مبادئ تنظم العلاقة بين كل من مجلس الإدارة في البنك والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالحة. وأنظمة خاصة بالرقابة على أداء البنك.

هيكل تنظيمي وتوزيع للحقوق والواجبات لإدارة البنك بشكل يضمن تحقيق مصلحة المساهمين والأطراف الأخرى.

ويصطلح على الحاكمية المؤسسية توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، في ضوء إجراءات اتخاذ القرارات وإدارة شؤون المؤسسة، ويكون التركيز على ممارسة العمل الإداري ونوعية المعايير، كالمساواة في المعاملة بين المساهمين[1].

ويعرف المجمع العربي للمحاسبين القانونين الحاكمية بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ورقابة منشآت الأعمال[2] .

وتصف لجنة كاد بوري (Cadbury Committee) في تقريرها عام 1992م الحاكمية المؤسسية بأنها النظام الذي يعتمد على كفاءة الشركات وإلزام الإدارات لمسؤولياتها في هذه الشركات يحدد الوضع التنافسي للدول. وهو جوهر نظام الحاكمية المؤسسية. وتتابع لجنة كادبوري وصفها للحاكمية بالجملة المشهورة "الحاكمية المؤسسية هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب"[3].

ويعرفها البنك الدولي International Bank بأنها الإطار الذي يعمل على تشجيع الاستخدام الفعّال للموارد، والمساءلة عن تلك الموارد بهدف تحقيق مصالح الأفراد والشركات والمجتمع[4].

وتعرف شركة التمويل الدولية International Finance Corporate الحاكمية المؤسسية أنها: مجموعة الهياكل التنظيمية والعمليات التي يتم من خلالها توجيه وضبط المؤسسات وتحديد توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في المؤسسة – بمن فيهم المساهمين وأعضاء مجلس

---

[1] Khan & Jain ,"**Financial Management**", Fourth Edition, Tata McGraw-Hill publishing company limited 2004, p-p 1-38.

[2] Arab Society of Certified Accountants & Talal Abu-Ghazaleh Co. International, " **A guide to Corporate Governance** ", Jordan, 2006, p.5.

[3] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2005، ص 9 .

[4] Silvia & Amaro, " **Framework for Assessing the Quality of Bank Management and Governance**", Central Bank at Brazil, 2005, p.1.

الإدارة والمـ ديرين التنفيذيين وتحديد قواعـد وإجـراءات اتخاذ القرارات المتعلقة الخاصة بالمؤسسة(1).

أمّا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد عرّفت الحاكمية المؤسسية بأنها "مجموعة العلاقات التي تنشأ ما بين إدارة المؤسسة، ومجلس إدارتها، ومساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤاسسة، وتبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف، ومراقبة تحقيقها. ومن ثمّ فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة،وتسهل إيجاد عملية مراقبة فعّالة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة(2).

ومن منظور الصناعة المصرفية فقد عرّفت لجنة بازل للرقابة المصرفية الحاكمية المؤسسية على أنها الطريقة التي تسّير بها أعمال المؤسسات المصرفية من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. المؤثرة في وضع أهداف وخطط وسياسات جيدة، تحقق عائداً للمساهمين المستثمرين وتحمي حقوقهم، وحقوق أصحاب المصالح، وذلك من خلال ما يلي :

- وضع مبادئ ومعايير لضبط وتقييم الأداء وسلوكيات العمل.
- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات، وسلطة اتخاذ القرار بين المستويات الإدارية المختلفة.
- صياغة وتحديد نظام للرقابة الداخلية يضمن تدقيقاً داخلياً وخارجياًورقابة مستمرة للمعاملات والمخاطر الائتمانية للأطراف ذات العلاقة.
- التنسيق والتعاون بين مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين والمدققين.
- إيجاد نظام حوافز مالي وإداري لكافة العاملين.
- وضع نظام توفير وحفظ وتدفق للمعلومات داخلياً وخارجياً.

رف بـالقوانين والقواعد واللوائح الصادرة عن الجهات والهيئات الإشرافية والرقابية.

1 حاكم الربيعي ، وحمد راضي ،" **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة** " ، مرجع سابق، ص 25.

2 OECD, Organization for Economic Co-operation and Development Publication Services, " **Principals of Corporate Governance** ", http:/www.oecd.org.

وفي اتفاق بازل (2) فقد عرّفت لجنة بازل للرقابة المصرفية الحاكمية المؤسسية (حاكمية البنوك) بأنها الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين الأطراف ذات الصلة من خلال هيكل تنظيمي يحقق المصالح للجميع[1].

ويرى الباحث من خلال العرض السابق لتعريف الحاكمية المؤسسية بأنه لا يوجد اتفاق موحّد في هذا الموضوع، وعلى الرغم من ذلك إلا أن غالبيتها أشارت إلى ضرورة تحقيق مصلحة الشركة ككل، بما في ذلك مراعاة مصلحة المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، إلى جانب مصلحة الإدارة التنفيذية، كما يرى الباحث بأن تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD للحاكمية المؤسسية هو الأفضل؛ لشموله على مبادئ لاقت قبولاً من قبل جميع الدول الأعضاء في OECD، وهذا ما تبنته معظم الدراسات السابقة مثل دراسة (الشحادات، 2008) ودراسة (مطر ونور، 2006) ودراسة (أبو زر، 2006) ودراسة (Drobbet & Zimmermann, 2003).

3-1 أهمية الحاكمية المؤسسية: Corporate Governance Importance

تزداد أهمية الحاكمية في إدارة المؤسسات المالية سعياً في استعادة الثقة في المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة لهذه المؤسسات، وذلك بهدف حماية مستخدميها خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية (البورصة).

ونظراً لأهمية الحاكمية المؤسسية فقد برزت أثارها واضحة من خلال تحقيقها لعدة منافع أهمها:

- تجنيب المؤسسات حالات الفشل الإداري والمالي[2].
- تعظيم قيمة المؤسسات في السوق، وضمان بقائها ونموها، واستمرارها في بيئة تنافسية عالية.
- تحديد مصير المؤسسات ومصير اقتصاديات الدول في عصر العولمة نتيجة لتبني مبادئ الحاكمية لتلتزم بها وإلزامها بتحقيق أداة قوية تمتاز بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المفيدة التي تتمتع بجودة عالية من خلال أدوات رقابية فعالة على الإدارة التنفيذية لهذه المؤسسات ومجلس إدارتها وتفعيل الدور الرقابي للأعضاء غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة.

للمزيد انظر :

1 حاكم الربيعي ، وحمد راضي ، **" حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة "** ، مرجع سابق ، ص – ص 29 - 31.

للمزيد انظر :

2 علاء طالب، وإيمان المشهداني، **" الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف "** ، مرجع سابق، ص ص 33، 34.

- تمكين أصحاب المصالح من اتخاذ قرارات صائبة تتعلق بمصالحهم من خلال توفير الشفافية والوضوح والدقة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- للحاكمية دور مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وفرص التمويل بشكل خاص للدول النامية والمساعدة في الحد من هروب رؤوس الأموال.

4-1 أهداف الحاكمية المؤسسية : Corporate Governance Objectives

إن تطبيق مبادئ الحاكمية بصورة سليمة من شأنه تحقيق مجموعة من الأهداف ويمكن الإشارة إلى أهمها بما يلي :-

- الحد من مخالفات الإدارة والتقليل من احتمال حدوث تلك المخالفات.
- ضمان عدم التعارض في المصالح بين الإدارة والمساهمين، وأصحاب الحقوق.
- تقليل المخاطر الائتمانية والاستثمارية.
- حماية حقوق المساهمين من خلال وضع الإستراتيجية الاستثمارية السليمة.
- تحسين الأداء المالي للبنك[1].
- عملية المصداقية للبيانات مما يزيد من ثقة المستثمرين وزيادة استثماراتهم في البنوك[2].
- تحسين درجة الإفصاح والشفافية ونشر المعلومات عن أداء البنوك.
- الحفاظ على السمعة الاقتصادية للبنك من خلال تعزيز التزام البنك بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة من خلال الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية والإشرافية[3].
- تعميق دور البورصة في تنمية المدخرات.
- رفع كفاءة الاقتصاد الوطني.
- انفتاح المؤسسات المالية على أسواق المال العالمية والوصول إلى أعلى المراتب لدى مؤسسات التقييم الدولية.

للمزيد انظر :

1 علاء فرحان طالب، وإيمان المشهداني **"الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف"**، مرجع سابق، ص، ص 43، 44.

2 عطا الله خليل، محمد العشماوي، **"الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة"**، مكتبة الحرية، مصر، 2008، ص 35.

3 أيمان الهنيني، **"تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي"**، مرجع سابق، ص، ص 37،38.

- تحقيق المسؤولية الاجتماعية للبنك، عن طريق اتخاذ السبل المناسبة لتفعيل دور البنك في خدمة المجتمع والبيئة التي يعمل فيها[1].

1- 5 مقومات الحاكمية المؤسسية

تعد الحاكمية المؤسسية مزيجاً من الأنظمة الخارجية كالقوانين الشركات، وقوانين أسواق المال ايير المحاسبة والاستثمار، دقيق وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة بتحسين الأداء، والأنظمة الداخلية التي تتبعها الشركة لإدارة، وتوجيه أعمالها ومتابعة أدائها[2].

وتحقيق الأهداف فإن ذلك يتطلب ضرورة توفير مجموعة من المقومات اللازمة؛ لتعزيز تطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية وهي[3]:

1. توفير قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم.
2. توفير هيكل تنظيمي يحدد بوضوح السلطات والمسؤوليات.
3. ايجاد رؤية واضحة لإستراتيجية الشركة وسبل تحقيقها.
4. ايجاد لجنة تدقيق تتمتع بالصلاحيات المخولة إليها في ممارسة دورها الرقابي على أعمال التدقيق الداخلي والخارجي.
5. توفير نظام فعّال للتقارير، يتسم بالشفافية والإفصاح الكافي عن المعلومات المحاسبية المالية وغير المالية عن أداء الشركة مع ضمان توفيره لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

ويرى الباحث أن هذه المقومات تتفق مع مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والقوانين والأنظمة والتشريعات الأردنية.

---

[1] عدنان قباجة، "أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، مرجع سابق، ص 38.

[2] مصطفى السعدني، بحث عن: **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات**، مرجع سابق، ص 24.

[3] محمد عطية مطر، **دور المعلومات المحاسبية في تعزيز تفعيل الحاكمية المؤسسية**، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، للفترة من 24- 25 أيلول 2003، ص 4.

6-1 مبادئ الحاكمية المؤسسية: Corporate Governance Principles

دفعت الانهيارات المالية التي حدثت في أسواق عدد من دول جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وتعرض العديد من الشركات لحالات الفشل الإداري والمالي بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية التي حدثت في بعض دول شرق أوروبا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي International Monetary Fund والبنك الدولي International Bank إلى إرساء مجموعة من المبادئ الإرشادية لتطبيقها وذلك للاستهداء بها من قبل منظمات الأعمال في دراسة آليات الحاكمية المؤسسية وتطبيقها في كل من الأسواق المتطورة والناشئة[1]. وقد شملت هذه المبادئ التي أعلنتها منظمة OECD عام 1999 تحت عنوان "Principles of Corporate Governance" حيث شملت خمسة مجالات[2] إلا أنه في عام 2004م تم تعديل هذه لتغطي المبادئ ستة مجالات كما أشارت إليه منظمة OECD من خلال موقعها على الشبكة العالمية الانترنت[3].

أمّا مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD للحاكمية المؤسسية فهي:

1. مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية.
2. مبدأ حماية حقوق المساهمين.
3. مبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين.
4. مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية.
5. مبدأ الإفصاح والشفافية.
6. مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة.

للمزيد انظر:

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة، **حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة سمير كريم، الطبعة الثالثة، 2003، ص 145 – ص 151.

[2] http://www.oecd.org/1999.

[3] www.oecd.org/dev/publication/tpla.htm.2004.

ويندرج تحت كل مبدأ مجموعة من الإرشادات التفصيلية، توضح التطبيق السليم للحاكمية المؤسسية، بحيث يتحقق معها فعالية الحاكمية المؤسسية، وفيما يلي شرح مفصل لكل مبدأ من هذه المبادئ :

<u>المبدأ الأول: توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية:-</u>

"ينبغي على إطار الحاكمية المؤسسية أن يشجع على الشفافية والإفصاح، وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون، ويوضح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية"[1].

ولكي يكون هناك ضمان لتوفير إطار فعّال للحاكمية المؤسسية، يشمل هذا المبدأ على مجموعة من الإرشادات التي يجب أخذها بعين الاعتبار:

- ضرورة تطوير هيكل الحاكمية المؤسسية ذي تأثير في الأداء الاقتصادي الكلي يعمل على رفع مستوى الشفافية والإفصاح، ونزاهة السوق.
- إن المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة الحاكمية المؤسسية في اختصاص تشريعي ينبغي أن تنسجم مع أحكام القانون، وأن تكون قابلة للتنفيذ.
- توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، في اختصاص تشريعي بشكل واضح ومحدد، يراعي تحقيق المصلحة العامة.
- ينبغي أن تتمتع الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالسلطة والنزاهة والقدرة على القيام بواجباتها، بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية.

<u>المبدأ الثاني : حماية حقوق المساهمين :-</u>

يعتبر المساهمين من المصادر الأساسية في توفير رأس المال للشركات ويعتمد المساهمين على المعلومات التي قد يكون لها تأثير في أسعار تداول الأسهم في البورصة.

وينص هذا المبدأ على ما يلي:

"ينبغي على الحاكمية المؤسسية أن توفر الحماية للمساهمين وأن تسهل لهم ممارسة حقوقهم"[2].

إن تحقيق الحاكمية المؤسسية في حفظ حقوق المساهمين تتحقق من خلال مجموعة من الإرشادات أهمها :

---

[1] محمد سليمان ، **" حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري "** ، مرجع سابق، ص 45.

[2] محمد سليمان ، **" حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري "** ، المرجع ذاته، ص 46.

1. ضمان الحقوق الأساسية للمساهمين بما في ذلك[1] :

أ- تأمين وسائل ونقل وتحويل ملكية الأسهم.

ب- الحصول على المعلومات ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم بشكل يتيح لهم ممارسة الرقابة على الأداء الاقتصادي للشركة.

ج- المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين، بما في ذلك انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.

د- حصول المساهمين على نصيبهم من توزيعات الإرباح بعد الموافقة عليها.

2. حق المساهمين في الحصول على المعلومات الكافية عن القرارات المتعلقة بتغييرات أساسية في الشركة على مثل ما يلي:

أ- تعديل النظام الأساسي للشركة أو عقد التأسيس.

ب- إصدار أسهم إضافية.

ج- العمليات الاستثنائية ذات التأثير على أداء الشركة.

3. الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية بما يمكّن المساهمين الحصول على درجة من الرقابة.

<u>المبدأ الثالث : المعاملة العادلة بين المساهمين:-</u>

يتعرض المساهمون من الأقلية إلى سوء استخدام رأس المال الذي يقدمونه مقابل استثماراتهم سواء أكان من قبل المديرين التنفيذيين أم مجلس الإدارة، حيث تكون هناك فرصة أمام مجلس الإدارة والمديرين من ذوي النسب الحاكمة في الشركة تمكنهم من العمل على زيادة مصالحهم على حساب المساهمين غير المسيطرين.

وينص المبدأ الثالث من مبادئ الحاكمية المؤسسية على ما يلي:

ينبغي على الحاكمية المؤسسية أن تضمن معاملة عادلة لكافة المساهمين، بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين، كما يجب أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول تعويض فعّال عن انتهاك حقوقهم"[2].

---

[1] اتحاد المصارف العربية، **الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً** مرجع سابق، ص 46.
للمزيد انظر :

[2] محمد سليمان ، **" حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري "** ، مرجع سابق، ص 49.
للمزيد انظر :

ويشمل هذا المبدأ على مجموعة من الإرشادات، وبإتباعها في ظل الحاكمية المؤسسية يتم معاملة المساهمين بصورة عادلة ومتساوية وذلك من خلال ما يلي [1]:

- عدم جواز الاتجار الداخلي بالمعلومات بشكل يحقق الفائدة للأطراف المطلعة فقط.
- الإفصاح عن أية مصالح خاصة بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين قد تتصل بعمليات أو مسائل تمس البنك[2].
- التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع المساهمين.

المبدأ الرابع : دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية :-

تهتم الحاكمية المؤسسية بأصحاب المصالح، بإيجاد طرق تشجع على الاستثمار وفقاً للمستويات الاقتصادية المثلى، ونجاح الشركة في ظل الحاكمية المؤسسية ما هو إلا نتيجة لعمل الفريق الذي يقدم الإمدادات من مختلف الموارد، الدائنين، العاملين، الموردين، إضافة إلى المستثمرين. ويعتبر أن اعتراف الشركات بحقوق أصحاب المصالح تشكل أحد العناصر الأساسية في بناء القدرة التنافسية وتحقيق الاستدامة في الأجل الطويل، والذي يقتضي ضرورة التعاون الفعّال مع أصحاب المصالح في ظل الحاكمية المؤسسية.

وينص هذا المبدأ على ما يلي:

"في ظل الحاكمية المؤسسية أن يتم الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يتم العمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات، وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل، واستدامة الشركات السليمة مالياً"[3].

وبصفة عامة يجب الأخذ بمجموعة من الإرشادات؛ لقيام أصحاب المصالح بأداء دورهم على نحو فعّال في الحاكمية المؤسسية وهي :

- الاعتراف واحترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو التي تكون نتيجة لاتفاقات متبادلة
- ضرورة حصول أصحاب المصالح على المعلومات ذات الصلة بالقدر الكافي، والتي يمكن الاعتماد عليها، في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.

---

[1] إبراهيم أحمد، **حوكمة الشركات ومسئولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 645.

[2] اتحاد المصارف العربية، **الحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً**، مرجع سابق، ص 46.

[3] محمد سليمان، **" حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري "** ، مرجع سابق،ص 51.

<u>المبدأ الخامس : الإفصاح والشفافية:-</u>

يعد مبدأ الإفصاح والشفافية من المبادئ الهامة في الحاكمية المؤسسية ويعتبر أمر رئيسي لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكياتهم على أسس واضحة.

وينص هذا المبدأ على ما يلي:

ينبغي على الحاكمية المؤسسية ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة المواضيع الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك معلومات تقييم الأداء ووجود الحاكمية المؤسسية"[1].

ويشمل هذا المبدأ مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق الحاكمية المؤسسية وهي [2]:

1. يجب أن تشمل المعلومات المفصح عنها، ما يلي:
   - أ- النتائج المالية ونتائج عمليات البنك.
   - ب- أهداف البنك.
   - ت- معلومات نسبة الملكية الحاكمة للأسهم وحقوق التصويت.
   - ث- معلومات عوامل المخاطرة المتوقعة.

إعداد البيانات المالية والإفصاح عن المعلومات وفقاً لمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.

3. ينبغي توفير قنوات توصيل المعلومات، مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة.

<u>المبدأ السادس: مسئوليات مجلس الإدارة :-</u>

على الرغم من تباين هياكل وإجراءات مجالس الإدارة باختلاف الدولة أو المنظمات، الا أن القصد من المبادئ أن تكون عامة بالدرجة الكافية لتطبيقها.

للمزيد انظر :

1 محمد سليمان ، **" حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري "** ، مرجع سابق،ص 52.

2 اتحاد المصارف العربية، **"الحوكمة المؤسسية في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً"**، مرجع سابق، ص – ص 46- 47.

وينص المبدأ السادس على ما يلي:

"ينبغي على مجلس الإدارة في ظل الحاكمية المؤسسية أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئولياته أمام الشركة والمساهمين" [1].

حتى يتمكن مجلس الإدارة من أداء مسئولياته يجب عليه القيام بوظائف رئيسية جاءت ضمن الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند تطبيق هذا المبدأ وهي[2]:

1. استعراض وتوجيه إستراتيجية البنك، وخطط العمل الرئيسية ووضع أهداف الأداء.
2. تشكيل اللجان الضرورية للقيام بأداء المهام الموكولة إليها يضمن ما يلي:
   - أ- إن جميع مخاطر البنك تم إدارتها بشكل سليم.
   - ب- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري في البيانات المالية للبنك.
   - ت- مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي.
   - ث- فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
   - ج- مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الخارجي للبنك.

يرى الباحث أن اعتماد العديد من الدول لهذه المبادئ والإرشادات في صياغة أسس الحاكمية المؤسسية الخاصة بكل دولة إضافة إلى تناول معظم الدراسات السابقة لهذه المبادئ وصياغة مؤشرات لاختبار فاعلية الحاكمية المؤسسية لتطبيقها ولوضوح إجماع على أهمية هذه المبادئ، وأكثرها اعترافاً وأهمية على الساحة العالمية[3]، واحتوائها على كافة الإجراءات الواجب توفرها لوجود حاكمية مؤسسية سليمة عند تطبيقها. وفي هذه الدراسة تم التركيز على الإرشادات من وجهة نظر محاسبية.

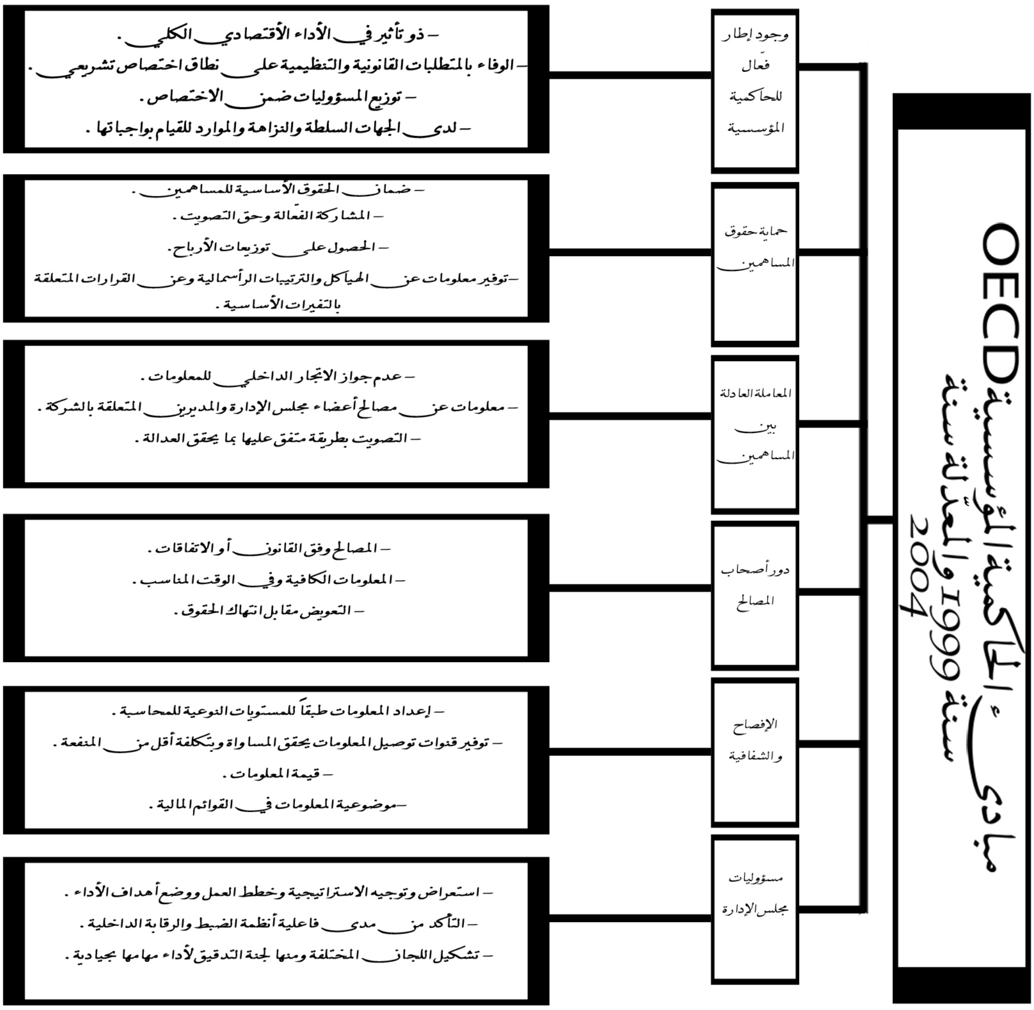
للمزيد انظر :

1 محمد سليمان ، **" حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري "** ، مرجع سابق،ص 55.

2 البنك المركزي الأردني، **دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن،2007**، مرجع سابق، ص8.

3 اتحاد المصارف العربية، **الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً** ، مرجع سابق، ص 44.

ويوضح الشكل التالي ملخصاً لتلك المبادئ أهم الإرشادات المتعلقة بها كما صدرت ع ن منظم ة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام 1999م والمعاد صياغتها عام 2004م.



الشكل رقم (2)

مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD سنة 1999م والمعدلة سنة 2004م[1].

للمزيد انظر :

[1] محمد سليمان ، **" حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري "** ، مرجع سابق، ص44.

1-7 أوجه الاختلاف بين البنوك والشركات في مجال الحاكمية:

تتمتع البنوك بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الشركات المالية وغير المالية التي تتطلب ضرورة وجود هيكل حاكمية للبنوك، ويمكن تصور هذه الخصائص بما يلي:-

1. إن أساس أنشطة البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، ويأتي دور المحاسبة من خلال الإفصاح عن هذه المخاطر وطرق قياسها، وإعداد المعلومات بشكل يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، وبالتالي تمكينهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية الأخرى المناسبة والمتعلقة بمعاملاتهم مع البنك[1].

2. إن البنوك الخاصة بصفة عامة أكثر عرضة للتضارب أو عدم التماثل في المعلومات بين الداخليين (مديري البنوك) والمستخدمين الخارجيين (المساهمين والدائنين) مقارنة بالشركات الأخرى. إن مديري البنوك لديهم القدرة على حجب تدفق المعلومات أو التكتم عليها الأمر الذي يجعل من الصعب على المساهمين والدائنين مراقبة مديري البنوك[2].

3. تخضع البنوك لقدر كبير من القواعد واللوائح والقيود التنظيمية لأهميتها في الاقتصاد.

4. إن ما يميز البنوك عن الشركات الأخرى هو هيكل رأس المال الذي ينفرد بخاصيتين هما:

أ- إن نسبة تملك البنوك لرأس المال (خاصة البنوك التجارية) تشكل نسبة ضئيلة من مجموع مصادر التمويل المتاحة للبنوك (وبخاصة الودائع).

ب- إن القسم الأكبر من مطلوبات البنوك هي مطلوبات قصيرة الأجل تكون على شكل ودائع تحت الطلب. إن هذه المطلوبات قصيرة الأجل توظف في موجودات خطرة طويلة الأجل مثل القروض العقارية التي تمتد آجال استحقاقها إلى أكثر من 25 سنة، ونتيجة لذلك، يزداد عنصر المخاطرة الائتمانية بدرجة كبيرة وتصبح إدارة المخاطرة Risk Management مهمة جداً في البنك.

5. تتميز البنوك بسيادة علاقات الوكيل Fiduciary Relationship مع الزبائن (على سبيل المثال: تحتفظ البنوك بثروة المودعين التي يوجدونها في بقية الشركات الأخرى). هذا يخلق بعداً إضافياً في إطار علاقة الوكالة في البنوك وهو ما لم يكن موجوداً في الشركات غير المالية الأخرى، إضافة إلى احتمال زيادة تكاليف الوكالة.

للمزيد انظر :

[1] طارق حماد ، **موسوعة معايير المحاسبة** ، الجزء الثاني، عرض القوائم المالية (2) ، جامعة عين شمس، مصر، 2002، ص 400.

[2] حاكم الربيعي، وحمد راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر**،مرجع سابق، ص – ص 33- 51.

6. إن فجوة المعلومات بين الداخليين والخارجيين في الشركات، أو ما يعرف بمشكلة عدم التجانس(تضارب المعلومات)، تكون أكثر خطورة في البنوك مقارنة بالشركات الأخرى. وتعزى إلى طبيعة التداخل الزمني Inter-Temporal للعقود المالية، وإلى زيادة تعقد المنتجات المالية ولا شك أن ذلك يتطلب توافر معايير حاكمية رفيعة المستوى من بينها الإفصاح Disclosure والشفافية Transparency .

7. إن الضعف في هيكلية حاكمية البنوك تؤدي دون شك إلى زعزعة استقرار النظام المالي، وجلب المزيد من المخاطر على الاقتصاد الكلي؛ لأن البنوك هي الجهة التي تحدد المستخدمين النهائيين End-Users للموارد المالية (القروض)، وتقدم وسائل الدفع. إضافة إلى أن البنوك تشكل أحد أدوات تنفيذ السياسة النقدية.

8. إن البنوك، وبشكل عام، أكثر عرضة من غيرها من المؤسسات المالية الأخرى إلى التعثر المالي بسبب هيكل الميزانية العامة الذي يتميز بارتفاع نسبة الرافعة المالية Highly Leveraged Balance Sheet Structure. تعبر الرافعة المالية عن نسبة الديون في الهيكل المالي إلى مجموع الموجودات. وعلى مستوى البنوك،تعبر الرافعة المالية عن مدى استخدام الودائع في الهيكل المالي للبنك.

9. تشكل البنوك الوعاء الرئيسي لتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات الأخرى على السواء. وفي الوقت نفسه مصدراً مهماً لتمويل معظم قطاعات الاقتصاد.

إن خصائص البنوك الواردة سابقاً، تستلزم تعزيز الحاكمية المؤسسية في البنوك من خلال الاهتمام بتصميم وتشغيل هياكل مالية ممتازة تضمن حماية المودعين والدائنين.

السؤال : لماذا نهتم على وجه الخصوص بمفهوم الحاكمية المؤسسية في البنوك ؟.

- تقوم البنوك بتوظيف المنظمات في المجتمع خصوصاً في الدول النامية.
- تعد البنوك أهم مصادر التمويل للشركات الخاصة.
- دور البنوك الرقابي على أداء الشركات التي تقوم بتمويلها، وفرض مبادئ الحاكمية عليها[1].
- أظهرت نتائج بعض الدراسات السابقة (مطر ونور،2006) التزام القطاع المصرفي في الأردن بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية [1].

للمزيد انظر :

[1] مروان شحادة، **الحاكمية المؤسسية** الجولة، معهد الدراسات المصرفية، عمان، دورة من 5/27 - 2007/5/31، ص 5.

8-1 الحاكمية المؤسسية في الأردن :

أصبحت الحاكمية المؤسسية من أهم المواضيع المتعلقة باقتصاديات دول العالم، من خلال تعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي في ظل العولمة، وانفتاح اقتصاديات الدول فيما بينها، في كما ظهرت الحاجة لتطبيق وتحديد المبادئ والأسس ضرورة تتبناها القطاعات العامة والخاصة على حد سواء ووسيلة لتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني ودليلاً على وجود سياسات عادلة وشفافة، ووجود مبادئ لحماية المساهمين، ومؤشراً على المستوى الذي وصلت إليه الإدارة من التزام مهني بقواعد حسن الإدارة والشفافية، ووجود إجراءات الحماية من خطر التعثر المالي، وبالتالي زيادة جاذبية الاقتصاد للاستثمارات المحلية والأجنبية وقدرته التنافسية.

وفي ضوء التطور الذي يشهده الاقتصاد الأردني، تم التركيز على الارتقاء بمستوى الحاكمية للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان من خلال دور الجهات الحكومية في سن التشريعات المتعلقة بالحاكمية المؤسسية[2].

1-8-1 مجالات تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الأردن:

- قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني.
- قانون هيئة الأوراق المالية وتعليماتها.
- قانون مركز إيداع الأوراق المالية.
- قانون تداول الأوراق المالية بالبورصة.
- قانون الشركات بمختلف أشكالها[3].

وفيما يلي أهم الجهات الرسمية وتشريعاتها التي تضمنت بعض بنودها جوانب مبادئ الحاكمية المؤسسية:

- البنك المركزي الأردني :

يمارس البنك المركزي الأردني دوره في تطوير الحاكمية المؤسسية للبنوك العاملة في الأردن، بموجب أحكام قانون البنك المركزي الأردني رقم 23 لسنة 1971، حيث منحت أحكام هذا القانون صلاحيات للبنك المركزي تشمل ترخيص البنوك للعمل داخل الأردن، إضافة إلى

---

1 محمد مطر، وعبد الناصر نور، **"مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي"**، مرجع سابق، ص 1.
للمزيد انظر :

2 هيئة الأوراق المالية، **دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة عمان**، الأردن، ص 3.

3 شحادة ، **الحاكمية المؤسسية** ، مرجع سابق ، ص 20.

الصلاحيات التي من شأنها تعزيز مستوى الحاكمية المؤسسية في البنوك [1]، وأحكام قانون البنوك رقم 24 لعام 2000[2].

إضافة إلى أن البنك المركزي الأردني أصدر دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن لعام 2007؛ بهدف توفير معيار لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وذلك استناداً إلى ما جاء في مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وكذلك إرشادات لجنة بازل حول تعزيز الحاكمية المؤسسية في المؤسسات المصرفية، ليصار إلى تطبيقه اعتباراً من 2007/12/31 [3].

وقد وجد الباحث بعد الإطلاع على أحكام قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 (الملحق رقم 4) أنها تتفق إلى حد كبير مع ما ورد في دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي، ويعتبر هذا دليلاً على إلزامية تطبيق بنود الحاكمية المؤسسية.

- هيئة الأوراق المالية :

نصت المادة (7) قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002 على تشكيل هيئة تسمى هيئة الأوراق المالية، ترتبط بمجلس الوزراء، وتهدف إلى حماية المستثمرين، وتنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية، وضمان إفصاح المصدرين عن جميع المعلومات الجوهرية بشكل كامل ودقيق للمستثمرين[4].

وتساهم هيئة الأوراق المالية في تعزيز الحاكمية المؤسسية في الشركات من خلال التعليمات التي تصدرها بهذا الخصوص، ومنها دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة عمان[5].

- بورصة عمان :

نصت المادة (65) من قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002 على إنشاء سوق مالي يسمى (بورصة عمان) من خلاله يتم تداول أسهم الشركات المدرجة بشكل يتيح لحملة الأسهم التصرف فيها بطرق مضمونة وميسرة[6].

---

[1] **قانون البنك المركزي الأردني رقم 23 لسنة 1971**، ص ، ص 1، 3.

[2] **قانون البنوك رقم 28 لعام 2000** ،عمان، الأردن، ص- ص 7- 12.
للمزيد انظر :

[3] البنك المركزي الأردني، **دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن،2007**، مرجع سابق، ص 7.

[4] **قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002.**

[5] هيئة الأوراق المالية، **دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة عمان**، الأردن، مرجع سابق.

[6] قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002، المرجع ذاته

4. مركز إيداع الأوراق المالية :

تنص المادتان (71 و77) من قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002 على إنشاء مركز إيداع للأوراق المالية مهمته الرئيسية تسجيل وحفظ ونقل ملكية الأوراق المالية[1].

5. وزارة الصناعة والتجارة [2] :

تشير مواد قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 إلى بعض جوانب الحاكمية المؤسسية وذلك على النحو التالي:

المادة (132) المتعلقة بموضوع انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة للشركات المساهمة.

المادة(134) تشمل على الصفات المدنية والأهلية القانونية لعضو مجلس الإدارة.

المواد(192 و193 و194) والتي أوجبت تعيين مدقق حسابات خارجي للشركات المساهمة العامة وتكون مسؤوليته إبداء الرأي حول سلامة السياسات والبيانات المالية لتلك الشركات.

9-1 غياب الحاكمية المؤسسية- مثال: شركة إنرون للطاقة-

يعتبر انهيار وإفلاس شركة "إنرون للطاقة" واحدة من سلسلة حالات الفشل المحاسبي، وفشل التدقيق[3]، ومن الأمثلة الواضحة لعدم التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، ونتيجة لعدم الالتزام بالشفافية تجاه المستثمرين في اتخاذ القرار، وعدم تحمل المسؤولية من قبل المديرين واستغلالهم لنفوذهم وتحقيق منافع شخصية وذلك من خلال التلاعب في التقارير المالية، وإهدار حماية حقوق صغار المساهمين، حيث ضللت شركة "إنرون للطاقة" في الولايات المتحدة الأمريكية والجهات الرقابية والمتعاملين بسوق الأوراق المالية، حيث تلاعب مديرها بالاتفاق مع مراقب الحسابات بالتلاعب في التقارير المالية لإخفاء الخسائر وتضخيم الأرباح مما أدى إلى ارتفاع أسعار أسهمها في البورصة. بالإضافة إلى ذلك فقد استغل مديروها المعلومات الداخلية المتوفرة لديهم وقاموا ببيع حصتهم بالشركة وذلك قبل أن يدرك المساهمون والعاملون بالشركة الموقف المالي الحقيقي للشركة والأرباح المتضخمة الوهمية التي أدت إلى الانهيار المالي للشركة وإفلاسها.

---

1 قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002، مرجع سابق.

2 قانون الشركات رقم 76 لسنة 1997.

للمزيد انظر :

3 ريتشارد شرويدر، وآخرون، " **نظرية المحاسبة** "، تعريب، خالد كاجيجي، وآخرون، مرجع سابق، ص 53.

ومن الواضح الآن، أن الشركة استخدمت كثيراً من الأساليب المحاسبية شديدة التعقيد والتي تسمى بأساليب تضخيم الأرباح Aggressive Earnings Management وذلك للحفاظ على ارتفاع سعر السهم بالإضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات مما يعطي الانطباع بالنجاح الشديد للشركة. كما قامت إنرون بإنشاء العديد من الشركات المستقلة (المشتركة) تمتلك حصص كبيرة فيها، لتستطيع تحويل الخسائر من دفاترها إلى دفاتر الشركات، وإصباغ تلك المحاولات بصبغة قانونية، وعلى الجانب الآخر فإن أي تدفقات من تلك الشركات إلى شركة إنرون تقوم إدارة الشركة بقيدها في دفاترها، كإيرادات استثمارات، حتى وإن كانت تلك الشركات المستثمر فيها لم تبدأ النشاط بعد. ويتضح قيام شركة إنرون بإنشاء شركات مشتركة عن طريق طرح أسهم وقيام تلك الشركات بإنشاء مؤسسات لأغراض خاصة، وقد التزمت الشركات بسداد مبالغ مالية لشركة إنرون في حالة انخفاض قيمة استثمارات تلك الشركات، وتم تسجيل تلك المبالغ كأرباح في القوائم المالية لإنرون، على الرغم من أنها تمثل قيمة الاستثمارات التي استثمرتها إنرون في تلك الشركات.

ولعل السبب الرئيسي وراء عدم إفصاح إدارة شركة إنرون بصورة كافية عن تلك الممارسات هو وجود تضارب للمصالح بالنسبة لمديري إنرون، الذين قاموا أيضاً بإدارة تلك الشركات المشتركة حيث أن هذا الإفصاح يؤدي إلى الكشف عن المدى الذي وصل إليه كبار التنفيذيين بالشركة في إثراء أنفسهم بطرق ملتوية وأقل ما يطلق عليها هو الاحتيال(1).

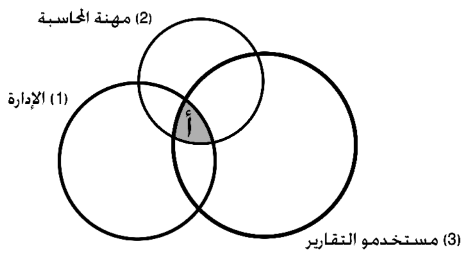
للمزيد انظر :

1 عبد الوهاب نصر، وشحاتة السيد شحاتة، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في البيئة العربية والدولية المعاصرة**، مرجع سابق،ص- ص 127- 145.

1- 10 العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والمحاسبة

The Relationship Between the Corporate Governance and an Accounting

تمتد جذور المفاهيم التي تقوم عليها الحاكمية المؤسسية إلى فروع المعرفة الأخرى فعلى سبيل المثال تستمد الحاكمية المؤسسية من علم الإدارة العناصر الخاصة بتحديد مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، وكذلك الإدارة التنفيذية في المؤسسة ، أما من علم المحاسبة فإنها تستمد العناصر الخاصة بتوفير سمات المصداقية والشفافية والإفصاح للبيانات المالية المنشورة التي يصدرها البنك، إضافة إلى أن الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الحاكمية المؤسسية تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة ويلتقي ذلك في أدبيات المحاسبة من خلال نظرية الوكالة Agency Theory في تأكيدها على ضرورة وضع الضوابط في العلاقات التعاقدية، التي تكفل الحد من ظاهرة تعارض المصالح Conflict of Interests [1] ، والتي يمكن تمثيلها بالشكل التالي:



الشكل رقم (3)
حالات تعارض المصالح في مجال المعلومات المحاسبية[2].

يلاحظ من الشكل السابق أن دوائر الاهتمام الثلاثة تلتقي في حدود المنطقة (أ) فقط وهي منطقة تمثل تلك المعلومات التي يمكن أن توافق إدارة الشركة على الإفصاح عنها ، أما باقي المساحة فهي تمثل معلومات تتعارض مع مصلحة الإدارة أما بالنسبة إلى مستخدمي التقارير المالية نجد أن هناك مطالبات بتوسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات تكون أكثر فائدة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ذات العلاقة بالشركة، وفي نفس الوقت هناك استعداد من قبل مهنة المحاسبة على قبول مسؤولية تدقيقها، ومراجعتها في حدود هذه المنطقة فقط، وأن اتساع نطاق هذه المسئولية يزيد من احتمال تعرضهم لمخاطر مهنية أكثر، ولمساءلة خاصة من قبل مستخدمي التقارير المالية.

---

1 محمد مطر، وعبد الناصر نور، **"مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي"**، مرجع سابق، ص- ص 46-69

للمزيد انظر :
2 الشيرازي ، **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص – ص 118- 120.

1-10-1 الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية :

إن من أهم الأهداف التي تبتغى من وراء تطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية هو تأكيد الثقة في جودة المعلومات المحاسبية، وهذه الجودة تبنى على مجموعة من الخصائص المحددة من قبل الهيئات الدولية المتخصصة، ويتأثر سوق الأوراق المالية بجودة المعلومات المحاسبية من زاويتين، الزاوية الأولى: المرحلة المتعلقة بطرح الأسهم وإمداد المستثمرين بالمؤشرات الحقيقية للأسهم التي تطرحها الشركات في بورصة الأوراق المالية قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالشراء أو البيع، بهدف المساعدة في ترشيد تلك القرارات، والزاوية الثانية: المرحلة المتعلقة بإدارة محافظ الأوراق المالية المختلفة بشكل يحقق التوازن المطلوب بين المخاطر والعوائد.

وبناءً على ذلك فقد نبه العديد عن تخوفهم من إعطاء المديرين في هذه الشركات الحق في اختيار السياسة المحاسبية البديلة، والتي يمكن أن تستغل بشكل سلبي يمكن من خلاله إظهار المعلومات المحاسبية بصوره مضللة، مما يعمل على تضليل سوق الأوراق المالية[1].

تعد المعلومات المحاسبية العامل القاسم المشترك بين جميع مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام 2004، بغض النظر عن وجود مبدأ مستقل بذلك، وهو مبدأ الإفصاح والشفافية، وتشمل المعلومات المحاسبية إضافة إلى البيانات المالية التي تعبر عن الأحداث الاقتصادية للشركة الجوانب التالية :

- مرحلة إعداد المعلومات المحاسبية ومسئوليات مجلس الإدارة والمستويات الإدارية واللجان المختلفة، ومسؤولية المدققين وواجباتهم اتجاه تلك المعلومات.
- مرحلة توصيل المعلومات المحاسبية لجميع المستخدمين.
- المعلومات المحاسبية في حد ذاتها، وما يجب أن يتوفر فيها من خصائص الجودة.

---

[1] محمد، أوركيد، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، المملكة المتحدة، لندن، **حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية وتأثيرها على سوق الأوراق المالية**، مشاركة منشورة بتاريخ 14/11/2009، على موقع المركز على الانترنت الرابط http://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa 1/b-mushacat-3269.htm.

ويمكن التعبير عن الأبعاد المحاسبية للحاكمية المؤسسية من خلال النقاط التالية[1]:

1. المساءلة والرقابة المحاسبية :-

تعد حاجة الجهات الحكومية من المقاييس التي يمكن أن تقاس عليها حاجة البنوك إلى الرقابة من خلال توفر معلومات كافية عن نشاط هذه البنوك وأثرها على الاقتصاد القومي ومدى التزامها بمسؤولياتها تجاه المساهمين وأصحاب الحقوق والمجتمع[2].

لقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مبادئ الحاكمية المؤسسية إلى ضرورة تلبية جميع المتطلبات القانونية الصادرة عن البنك المركزي والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك (توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية يوفر معلومات عن هيكل رأس المال في القوائم المالية بشكل يمكن المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة على أداء البنك (مبدأ حماية حقوق المساهمين)، ولتحقيق المزيد من المساءلة والرقابة المحاسبية فإن مبدأ المساواة في المعاملة للمساهمين يشترط توفر معلومات عن وجود أية مصالح خاصة بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين تتصل بعمليات البنك، ويشير مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية إلى ضرورة أن يوفر البنك آليات تضمن المشاركة الفعالة لأصحاب المصالح في المتابعة والرقابة على أداء البنك، كما يتطلب قيام مجلس الإدارة بمسئولياته بصفة عامة استعراض وتوجيه إستراتيجية البنك وخطط العمل الرئيسية ووضع أهداف الأداء، إضافة إلى التأكد من مدى فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك[3].

في ضوء ما سبق يمكن تحديد المساءلة والرقابة المحاسبية باتجاهين هما:

الاتجاه الأول : المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية العليا إلى المستويات الإدارية الأدنى.

الاتجاه الثاني : المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح.

للمزيد انظر :

[1] محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية "دراسة نظرية تطبيقية"** ، مرجع سابق، ص- ص 10-14.

[2] عبد الفتاح الصحن ، ومحمد سرايا ، **الرقابة والمراجعة على المستوى الجزئي والكلي** ، الدار الجامعية ، مصر، 2003، ص 29.

[3] البنك المركزي الأردني، **دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن**، مرجع سابق، ص- ص 8- 23.

2. تطبيق المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق :-

تؤدي حرية الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية إلى مشاكل عديدة ناجمة عن التعارض في المصالح في ظل نظرية الوكالة Agency Theory ومن هذه الظاهرة فإن التطبيق السليم لمبادئ للحاكمية المؤسسية يتطلب الإفصاح والشفافية يساعد على ذلك من خلال الالتزام بمعايير محاسبية ومعايير تدقيق محددة بشكل يمكن مستخدمي القوائم المالية من إمكانية الاعتماد عليها بطريقة موضوعية.

3. التدقيق الداخلي :-

ظهرت الحاجة إلى المدقق الداخلي مع ظهور الشركات المساهمة وتوسع الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى رغبة الإدارة في التحقق من مدى كفاءة العاملين فيها، حيث أدى كل ذلك إلى وجود مدقق داخلي يقوم بالتدقيق الداخلي في الشركة، وفحص الأداء المحاسبي(1).

وفي عام 1999 أشار معهد المراجعين الداخليين الأمريكي إلى مفهوم جديد للتدقيق الداخلي يناسب متطلبات العصر مؤكداً أهميته للمؤسسات(2) :

"التدقيق الداخلي نشاط مستقل موضوعي وتأكيدي واستشاري مصمم من أجل إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال الالتزام بمنهج نظامي لتقييم وتحسين فاعلية كل من إدارة المخاطر Risk Management والرقابة وعمليات الحاكمية المؤسسية Corporate Governance ".

وإن التدقيق الداخلي والإدارة تقوم بمهامه على النحو ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية من خلال العمل مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق في إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث أظهرت نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (جمعة، 2003) إلى وجود ارتباط قوي بين آليات الحاكمية المؤسسية وفاعلية التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالية وهو ما يحقق جودة المعلومات المحاسبية بطريقة غير مباشرة.

---

1 للمزيد انظر : مصطفى كمال الدين الدهراوي، ومحمد سمير الصبان، "**دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**" الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 161.

2 Irvin N. Glem ,"**Internal Audit's Role in Governance , Risk and Control** ", CIA Review , 2004 , p 23.

4. التدقيق الخارجي المستقل :-

يعد انفصال الملكية عن الإدارة المقياس الرئيسي الذي يقاس عليه حاجة البنك إلى وجود مدقق خارجي، وحتى يتمكن المستثمرين أصحاب رأس المال من متابعة إدارة البنك لابد أن توضع أمامهم معلومات موثوق فيها؛ للتحقق من الحفاظ على أموالهم المستثمرة في البنك وحسن إدارتها، ولهذا يستعين أصحاب رأس المال بمدقق خارجي للتحقق من صحة عمليات البنك، وإبداء رأي محايد في مدى عدالة الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية[1].

ألزم البنك المركزي في المادة (61) قانون البنوك رقم 28 لعام 2000 البنوك في الأردن بتعيين مدقق حسابات على أن يكون المدقق مرخصاً ومسجلاً وفقاً لأحكام التشريع الساري المفعول، ويقوم مدقق الحسابات القانوني بتقديم تقرير سنوي عن نتائج تدقيقه لحسابات البنك، مبيناً فيه حقيقة الأوضاع المالية للبنك، ومرفقاً معه رأيه بهذه الحسابات.

ويلتزم مدقق الحسابات كما يتبين من نفس المادة بإعلام البنك المركزي خطياً وفوراً عند اطلاعه على أي أمور، ذات أثر سلبي في أوضاع البنك المالية والإدارية[2].

وبالتالي قيام مدقق الحسابات الخارجي بدوره يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية من خلال إبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها البنوك.

5. لجان التدقيق :-

ألزم قانون البنوك رقم 28 لعام 2000 البنوك في الأردن المادة رقم (32) أنه تؤلف في كل بنك بقرار من مجلس إدارته (لجنة تدقيق) وبالنظر إلى المهام والصلاحيات التي تمارسها هذه اللجنة (المادة، 32 من الملحق الخاص بقانون البنوك) فإنها تقوم بدور مهم في ضمان تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال إشرافها على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي[3].

6. الإفصاح والشفافية :-

يعد تحقيق الإفصاح والشفافية أحد المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الحاكمية المؤسسية الجيدة، حيث أشارت مبادئ الحاكمية الصادرة عن منظمة OECD وما جاء في دليل الحاكمية للبنوك في الأردن المعد من قبل البنك المركزي الأردني، وبشكل يحقق الاتفاق مع القوانين والأنظمة الأردنية والتعليمات والعلاقات الأخرى إلى أنه يجب أن يتضمن الإفصاح بشكل رئيسي على

للمزيد انظر :

[1] الصحن ، وسرايا ، **الرقابة والمراجعة على المستوى الجزئي والكلي** ، مرجع سابق، ص 28.

[2] **قانون البنوك رقم 28 لعام 2000**، مرجع سابق، ص 22.

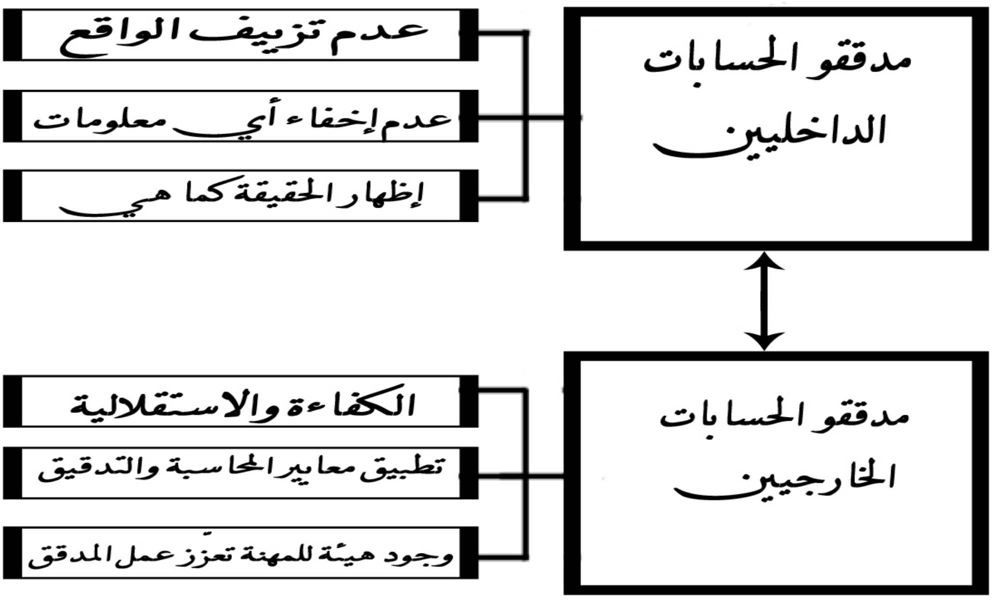
[3] **قانون البنوك رقم 28 لعام 2000**، مرجع سابق، ص، ص 11،12.

المعلومات التي تتفق وحقيقة أوضاع البنك مدعمه بالمستندات، وأن يتضمن التقرير السنوي للبنك تقرير من الإدارة التنفيذية يسمى Management Discussion and Analysis تتعهد البنك بأن المعلومات الواردة في هذا التقرير تستند إلى البيانات المالية المنشورة[1].

1-10-2 واجبات مدققي الحسابات الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين في ظل الحاكمية المؤسسية :

في مجال تحقيق المصداقية وزيادة الثقة في المعلومات المالية التي تنشرها الشركات، تلك القوائم المرفقة والملاحظات المتممة لها، والقدرة على التعبير عن الحقيقة في الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالشركة، وكذلك على زيادة الثقة في الشركات وإكسابها مصداقية، وذلك من خلال تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموماً.

ولتحقيق ذلك، فإنه يتعين على مدققي الحسابات سواء أكانوا داخليين أم كانوا خارجيين من التأكد من تطبيقها بشكل سليم، كما يوضح لنا الشكل التالي:-



الشكل رقم (4)

واجبات مدققي الحسابات الداخليي ومدققي الحسابات الخارجيين في ظل الحاكمية المؤسسية[2].

للمزيد انظر:

[1] **دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن**، مرجع سابق، ص، ص 24،25.

للمزيد انظر :

[2] محسن الخضيري ، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص – ص 153- 154.

تمتاز المحاسبة بأهمية بالغة في ظل الحاكمية المؤسسية، كونها تعكس الأحداث والعمليات الاقتصادية ذات العلاقة بالشركة بما يعبر عن حقيقة الواقع دون تحريف أو تغيير.

1. واجبات مدققي الحسابات الداخليين :

- عدم استخدام التقارير المحاسبية لتحريف الواقع، وإظهارها بشكل مغاير للحقيقة وبشكل مضلل للمستخدمين، وأصحاب المصالح.
- عدم إخفاء أية بيانات أو معلومات عن الأداء المالي بشكل يؤثر في الأطراف المستفيدة من التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم.

2. واجبات مدققي الحسابات الخارجيين:

- تتم عملية التدقيق من قبل مدقق حسابات قانوني كفء ، ومستقل عن الشركة، وتظهر الكفاءة والاستقلالية عند قيامه بعملية التدقيق، وقدرته على اكتشاف الأخطاء والغش في إعداد قوائم مالية مضللة.
- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة التدقيق الدولية.
- وجود هيئة لمهنة التدقيق تعزز من قيام مدقق الحسابات بأداء مهامه على نحو فعّال.

وبالتالي فإن الحاكمية المؤسسية تحتاج إلى الدور الهام لمدققي الحسابات الداخليين والخارجيين من أجل تدعيم الاستقرار الاقتصادي للشركات، وتجنب حدوث أزمات مالية، بما يساعد على تحقيق استقرار وتنمية الاقتصاد الوطني.

أشارت قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين القانونيين الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى أن " العلامة المميزة لمهنة المحاسبة هي قبول مسؤولياتها تجاه الجمهور"، ولسنوات عديدة حصلت مهنة المحاسبة على سمعة تمتعها بالنزاهة والموضوعية والكفاءة من خلال خدمة العملاء والجمهور، وأن الإخفاق المتمثل في عدم الامتثال للمعايير المهنية والقانونية يفقد المهنة سمعتها والثقة المتعلقة بها، ويرى الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنه يتوجب على الهيئات المهنية ضرورة وجود برامج تنظيم ذاتي وإشراف فعالة لضمان المعقول بالتزام المحاسبين المهنيين بأعلى المستويات(1).

للمزيد انظر :

1 الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاق المهنة، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن ، ص 21.

الفصل الثاني : المعلومات المحاسبية

2-1 تمهيد

2-2 مفهوم المعلومات

2-3 المحاسبة كنظام للمعلومات

2-3-1التقارير المالية والأطراف المستفيدة منها

2-3-2 أهداف التقارير المالية

2-4 مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية

2-4-1 الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

2-4-2 مفهوما الملائمة والموثوقية

1-2 تمهيد :

أدى الاضطراب الذي ساد الأسواق العالمية بعد انهيار شركة إنرون والشركات الدولية الأخرى، إلى إلقاء الضوء على أهمية المحاسبة السليمة، ومعايير إعداد التقارير، وأصبح المستثمرون يطالبون بتقارير مالية شفافة تتيح لهم تحديد اقتصاديات العمليات التي تجريها الشركة بما يمكنهم من تقدير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم، ومما لا شك فيه، أن المعايير السليمة تدعم كفاءة الإدارة المالية، كما أن النظام السليم للتقارير هو الذي يوفر معلومات حيوية للدائنين والمستثمرين في الأسهم بما يهيئ لهم القيام باستثمارات آمنة ومربحة(1).

إنّ المحاسبة وسيلة الإدارة التي تنتج من خلالها المعلومات المالية، فمعرفة حقيقة المركز المالي للشركة أمر ضروري للوفاء بحاجات الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وتحاول الإدارة الوفاء بهذه الاحتياجات من خلال عرض المعلومات المالية وغير المالية عن موارد الشركة والتزاماتها وحقوق الملكية فيها في فترات دورية، وتحتاج(2) الأطراف الكثيرة ذات العلاقة بأنشطة الشركة سواء أكانوا من داخلها كالإدارة والموظفين، أو من خارجها كالمستثمرين، والدائنين، وغيرهم، إلى معلومات متنوعة عن أنشطتها، كي تتمكن هذه الأطراف، وعلى ضوء تلك المعلومات، من تقييم أداء الشركة قبل اتخاذ القرارات التي تعبر عن مصالحهم فيها، ويطلق على هذه الأطراف مجتمعة مصطلح مستخدمي المعلومات المحاسبية Users of Accounting Information. وتعد التقارير المالية الأداة التي يمكن لهؤلاء المستخدمين الاعتماد عليها في توفير المعلومات المفيدة(3)، ولكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة لمستخدميها يجب أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص التي تجعل منها معلومات ذات جودة عالية، تصلح كأساس سليم لعملية اتخاذ القرار(4).

للمزيد انظر :

1 مصطفى السعدني، بحث عن: **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات**، مرجع سابق ، ص 13.

2 - ريتشارد شرويدر ، وآخرون ، **نظرية المحاسبة** ، ترجمة خالد كاجيجي ، وآخرون،مرجع سابق، ص 259.

3 - محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية-الدورة المحاسبية**- الطبعة الرابعة، الجزء الأول، دار وائل، عمان، الأردن،2007، ص 17.

4 - إبراهيم الجزراوي، وعامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص 8.

2-2 مفهوم المعلومات : Information Concept

وجد الباحث العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم المعلومات، وفيما يلي بعض منها:

- "المعرفة المناسبة الناتجة عن عمليات تشغيلية لخدمة أغراض بعينها، ممثلة نتائج نهائية، أو مخرجات، تدعم قرارات ونشاطات يتم استخدامها من قبل المعنيين بها، أو بيانات مجهزة بشكل منظم ومفيد"[1].
- "حقائق أو مدلولات، أو ملاحظات، أو أي شيء آخر يضيف للمعرفة،[2] وقد تكون كمية أو غير كمية، ويوجد الكثير من أشكالها الكمية التي يتم تداولها من خلال نظم المعلومات المختلفة سواء المحاسبية أم الإدارية"[3].
- "بيانات تمت معالجتها وتحليلها وتشكيلها عن أحداث ووقائع اقتصادية فعلية، مما يؤكد على أنها تساعد في زيادة قدرة مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة"[4].

ويتبين أن ما يجري هو عملية تحليل للبيانات، بهدف تقويم وترتيب الحقائق، ووضعها في شكل يعبر عن معلومات مفهومة، لذا فإن الفرق الأساسي بين المعلومات والبيانات هو في أن كل المعلومات بالضرورة مشتقة من البيانات، في حين لا تعطي البيانات بالضرورة معلومات مفهومة تؤدي لزيادة الإدراك، وتحسين عملية اتخاذ القرارات، وبالتالي فالمعلومات تمثل بيانات مقدمة في صورة نافعة لمتخذ القرار،[5] وزيادة المعرفة المتعلقة بالمشكلة محل القرار[6]. وبذلك يعبر عن قيمة المعلومات Information Value بالمنافع التي تقدمها وتكمن المنافع الرئيسية للمعلومات من خلال الفوائد التالية[7]:

1. تخفيض حالة عدم التأكد.
2. تحسين عملية اتخاذ القرارات.
3. تحقيق قدرة أفضل على تخطيط وجدولة الأنشطة.

للمزيد انظر :

1 Gleen A. Basset and Harvard Y. Weather bee, **Personnel System and Data Management**,2005, pp15-16.

2 أحمد عبد العال وإسماعيل جمعه،" **المحاسبة الإدارية واتخاذ القرارات**"، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1993م، ص265-288.

3 George W. Reynolds, **Information Systems for Managers**, St. Paul: West Publishing Company, 1992, p.30.

4 كمال الدين الدهراوي،" **تطوير نظام المعلومات المحاسبي**" ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ، 1987م ، ص1.

5 صبحي محمود الخطيب وعمرو عباس العتر، **مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص34.

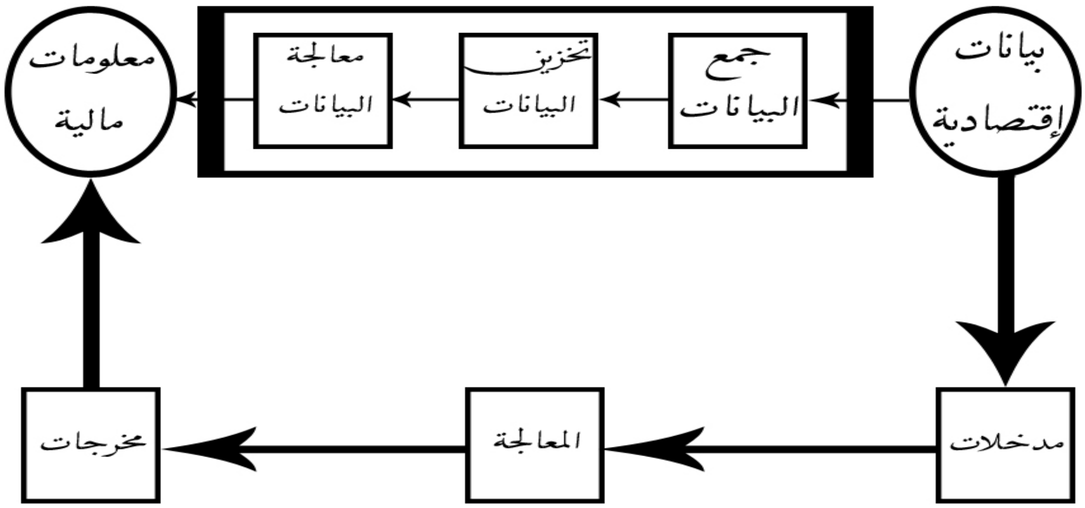
6 أحمد عبد العال وإسماعيل جمعه، المرجع ذاته، ص– ص 265 -288.

7 Romney and Steinhart, "**Accounting Information Systems**" Op.cit, pp. 27-28.

3-2 المحاسبة كنظام للمعلومات : As An Information system

ور الـ ذي تؤديه المحاسـ بة فـ ي تحليـ ل وتسـ جيل وتبويـ ب وتلخـ يص وتفسـ ير العمليـ ات الماليـ ة، يجعل منها نظام معلومات متميز(1)، وقد بيّن تقرير جمعية المحاسبة الأمريكيةأن المحاسبة تمثـ ل نظـ ام معلومـات فعـ الاً، حيـ ث جـ اء فـ ي هـ ذا التقرير أن المحاسبة نظـ ام للمعلومـ ات، وهـ ي تطبيـ ق لنظرية المعلومات التي تهتم بمشاكل كفاءة العمليات الاقتصادية، وبالتالي فهي تشكل الجزء الأكبر من نظم المعلومات التي تمد متخذي القرارات بالمعلومات(2).

ويهتم النظام المحاسبي بشكل رئيسي بالعمليات والأحداث الاقتصـ ادية المتعلقـ ة بالشـ ركة ويوضـ ح الشكل التالي العمليات ضمن الأنشطة المحاسبية.



الشكل رقم (5)
العمليات ضمن الأنشطة المحاسبية في النظام المحاسبي

للمزيد انظر:

[1] دونالـ د كيسـ و، وجيـ ري ويجانـ د، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب أحمد حجـ اج، الطبعـ ة العربيـ ة الثانيـ ة، الجـ زء الأول، دار المـ ريخ، الرياض، السعودية، 2009، ص 22.

[2] إيمان الهنيني، **المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات المستثمرين**، رسالة ماجسـ تير غيـ ر منشـ ورة ، الجامعـ ة الأردنيـ ة، 1994، ص8-12.

ويقوم النظام المحاسبي بعرض المعلومات التي تعكس نتائج العمليات خلال الفترة المحاسبية وحالة المركز المالي، وحقوق الملكية والتدفقات النقدية لتلك الفترة بصورة تمكن المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين من الاعتماد على هذه المعلومات في تلبية احتياجاتهم[1].

2-3-1 التقارير المالية - مخرجات النظام المحاسبي- والأطراف المستفيدة

أدى الاضطراب الذي ساد الأسواق العالمية مؤخراً بسبب إفلاس شركة إنرون، والشركات الدولية الأخرى إلى إلقاء الضوء على أهمية المحاسبة السليمة.

تشمل مخرجات النظام المحاسبي – وفق معايير المحاسبة الدولية – أربع قوائم مالية رئيسية ذات غرض عام، تهدف إلى تزويد المستخدمين الخارجيين بمعلومات محاسبية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية تجاه الشركة والقوائم المالية الأربعة هي[2]:

- قائمة الدخل (بيان الأرباح والخسائر) Income Statement
- قائمة المركز المالي (الميزانية) Statement of Financial Position
- قائمة حقوق الملكية Owner`s Equity Statement
- قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows

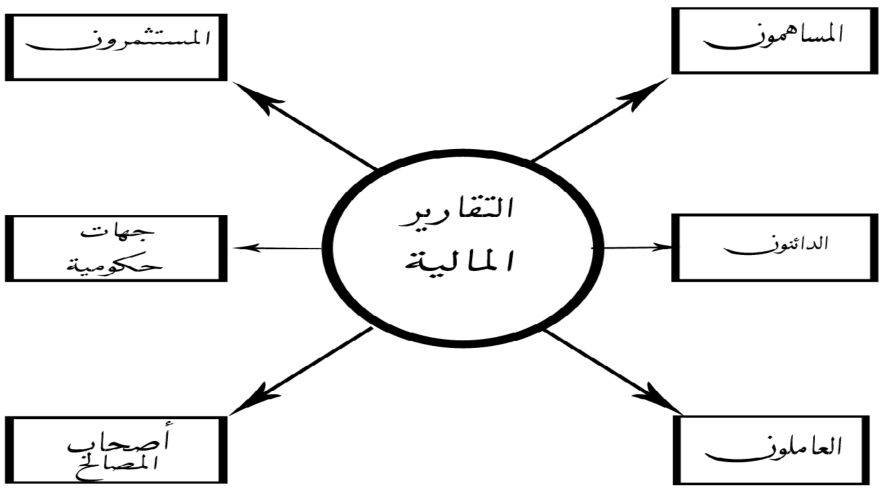
إضافة إلى ما يقدمه النظام المحاسبي من القوائم المالية السابق فإنه ينتج معلومات إضافية ، وذلك إما في شكل قوائم إضافية على سبيل المثال –(قوائم مالية معدلة وفق المستوى العام الأسعار) أو على شكل ملاحظات تتعلق بالبنود الواردة في القوائم المالية الرئيسية مع ملاحظة أن ما ينتجه النظام المحاسبي من معلومات مالية لا تمثل المصدر الوحيد للمعلومات التي يحتاجها المستخدمون الخارجيين . فمنهم من يحتاج إلى معلومات غير مالية، مثل معلومات عن الخطط المستقبلية، وهو ما يمكن توفيره من خلال تقرير مجلس الإدارة.

أن الاتجاهات الجديدة في الإفصاح عن معلومات غير مالية، إلى جانب المعلومات المالية من شأنه توسيع نطاق الاهتمام من عملية التقرير المالي إلى عملية التقرير عن الشركة ككل،ويطلق عليها جميعاً التقارير المالية.

---

[1] إبراهيم الجزراوي، وعامر الجنابي،" **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**"، مرجع سابق، ص، ص 13،14.
للمزيد انظر:
[2] دونالد كيسو، وجيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب، أحمد حجاج، مرجع سابق، ص، ص 22، 23.

ويوضح الشكل التالي التقارير المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي والأطراف المستفيدة منها.



الشكل رقم (6)
التقارير المالية كمخرجات النظام المحاسبي والأطراف المستفيدة منها[1]

2-3-2 أهداف التقارير المالية : Objectives of Financial Reporting

التقارير المالية هي عرض مالي منظم للمركز المالي للمشروع والعمليات التي يقوم بها، والهدف من البيانات ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمشروع وأداؤها وتدفقاتها النقدية صالحة لسلسلة عريضة من المستخدمين في اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين البيانات المالية نتائج تدبير الإدارة للموارد الموكلة لها[2]. أعدت لجنة True blood قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(1) حول أهداف التقارير المالية، وتشير القائمة إلى أن التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي – التقارير المالية- مصدر المعلومات المفيدة التي تقدمها الإدارة لمستخدميها، كأساس لاتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشركة، وبالتالي يجب على التقارير المالية أن تمكن المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين وغيرهم مما يلي[3]:

- اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان.

---

[1] رضوان حلوه حنان، "النظرية المحاسبية، الإطار الفكري التطبيقي العملي" الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن،2005،ص- ص 15- 19.
للمزيد انظر:

[2] مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASCF، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2003"، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن، ص 1- 7.

[3] شرويدر،وآخرون، **نظرية المحاسبة"**، تعريب، كاجيجي، وآخرون، مرجع سابق، ص، ص 82، 83.

- تقييم التدفقات النقدية المتوقعة.
- تقديم تقرير عن الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية.
- تقديم تقرير عن أداء الشركة وأرباحها.
- تقييم السيولة واليسر المالي وتدفق الأموال.
- تقييم دور الوكالة من قبل الإدارة وأدائها.
- شرح وتفسير المعلومات المالية.

3-3-2 محددات التقارير المالية : Constraints

عند توفير المعلومات ذات الخصائص التي تجعلها مفيدة، فإن هناك محددات يجب أخذها بعين الاعتبار وهي[1]:

1. علاقة التكلفة / المنفعة : Cost – Beneift Relationship

اتجهت منظمات وضع المعايير المحاسبية ومنها مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board) (FASB) إلى اللجوء إلى مصدري المعلومات لتحليل التكلفة/المنفعة، بحيث إن تزداد المنافع التي ينتظر الحصول عليها عند استخدام المعلومات عن التكاليف المرتبطة فيها.

2. الأهمية النسبية : Materiality

يعتبر بند هام نسبياً إذا كان إدراجه أو حذفه سوف يؤثر على القرار الاقتصادي المتعلق بأعمال الشركة، فطالما أنه لا يوجد قواعد حاسمة لتحديد متى يعتبر البند هام أو غير هام نسبياً بسبب اختلاف كل من المقدار النسبي للبند وأهميته بالنسبة لغيره من البنود، وبصفة عامة، فإن البند يجب أن يكون له أثر، وإلا لن تكون هنالك حاجة للإفصاح عنه.

3. ممارسة الصناعة : Industry Practice

تتطلب الاعتبارات العملية الأخرى الطبيعة الخاصة لبعض الصناعات ومنظمات الأعمال، على سبيل المثال فإن البنوك عادة ما تقرر استثماراتها في أوراق مالية معينة على أساس قيمتها السوقية، وذلك لأن هذه الأوراق يتم تداولها بصورة متكررة. وتجدر الإشارة إلى أهمية الثبات في تطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية ضمن القطاع الواحد، مما يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين[2].

---

[1] دونالد كيسو، وجيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب، أحمد حجاج، مرجع سابق، ص- ص 86- 90.

[2] رضوان حنان ، " **مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري- التطبيقات العملية**"، مرجع سابق، ص 80.

4. التحفظ : Conservatism

تعرض معنى التحفظ إلى سوء الفهم فالتحفظ يعني "إذا كنت في حالة تشكك فعليك أن تختار الحل الذي يكون احتمال زيادة الأصول والدخل لأقل ما يمكن". وعند تطبيق هذا المعنى بصورة صحيحة فإنه يرشد المحاسب في المواقف الصعبة، ويتمثل هذا الإرشاد في قاعدة معقولة تماماً بتعمد عدم المغالاة في تقدير صافي الدخل أو صافي الأصول ومن الأمثلة على ذلك في المحاسبة استخدام مدخل السوق أو التكلفة أيهما أقل في تقييم المخزون.

من المناقشة السابقة نجد أنه ليس هناك مكان للتحفظ(الحيطة والحذر) كأحد محددات مستوى جودة المعلومات المحاسبية، حيث أن التطبيق الشائع لسياسة الحيطة والحذر يترتب عنه تشويه للأرقام المحاسبية، وهو ما يتعارض بشكل واضح مع خاصية ملاءة المعلومات. إضافة إلى التحيز في القياس المحاسبي عند استخدام هذه السياسة، وهو أمر يتعارض مع خاصية الصدق في التعبير.

4-2 مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية :

تعد التقارير المالية الوسيلة التي توصل من خلالها الإدارة المعلومات المحاسبية للمستخدمين من كافة الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن المعلومات المحاسبية هي الهدف الرئيسي للتقارير المالية حيث تستخدم في ترشيد القرارات.

وحتى تكون المعلومات ذات فائدة في مجال ترشيد القرارات فإن ذلك يكمن في الإجابة عن السؤال التالي:

ما هي الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية والتي تجعلها مفيدة؟ والهدف من تحديد هذه الخصائص؟

إن الهدف الرئيسي من تحديد خصائص المعلومات المحاسبية المفيدة هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية .

أما ماهية هذه الخصائص فقد بذلت محاولات كثيرة لتحديدها، وتعتبر محاولة مجلس معايير المحاسبة الأمريكي Financial Accounting Standards Board أهم المحاولات في هذا الموضوع[1].

---

[1] للمزيد انظر المراجع التالية:
1. الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص- ص 194- 204.
2. شرويدر،وآخرون، **نظرية المحاسبة"**، تعريب، كاجيجي، وآخرون، مرجع سابق، ص- ص 83- 88.
3. رضوان حنان، **" مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري- التطبيقات العملية"**، مرجع سابق، ص- ص 66-81.
4. دونالد كيسو، وجيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب، أحمد حجاج، مرجع سابق، ص- ص 68- 72.
5. مصطفى سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، 2010، ص - ص 39-40.

2-4-1 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

Qualitative Characteristics of Accounting Information

بصفة عامة يمكن القول إن الخصائص التي تحدد ما إذا كانت المعلومات المحاسبية ذات فائدة في مجال اتخاذ القرارات هي الخصائص الأساسية: Primary Qualities

الملاءمة والموثوقية Relevance and Reliability

حيث أشار Financial Accounting Standards Board إلى أن الملاءمة والموثوقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار. وورد في قائمة مفاهيم (FASB) رقم 2 (الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هي الملاءمة والموثوقية، بالإضافة إلى بعض الخواص الأخرى المتفرعة منهما)).

2-4-2 مفهوما الملاءمة والموثوقية

يحتاج مستخدمو البيانات المالية للبنك إلى معلومات ملائمة وموثوق بها لمساعدتهم في تقييم المركز المالي، والأداء للبنك، وتكون مفيدة لهم في صنع قرارات اقتصادية، وتعطيهم فهماً أفضل للنواحي الخاصة بعمليات البنك، ويحتاج المستخدمون لهذه المعلومات حتى مع كون البنك يخضع للمراقبة ويزود السلطات المنظمة بمعلومات لا تتوفر دائماً للعامة. لذلك يجب أن تكون المعلومات كافية وشاملة لتفي بأغراض المستخدمين في حدود ما يمكن تبرير طلبه من الإدارة[1].

أولاً: خاصية الملاءمة Relevance

يقصد منها وجود ارتباط منطقي بين المعلومات، وبين القرار بحيث تتميز المعلومات بالقدرة على تغيير اتجاه القرار، وتساعد المعلومات الواردة في التقارير المالية مستخدميها على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية، أو الحاضرة أو المستقبلية، أو تعزيز توقعات قائمة وتغيير اتجاهها، وعليه تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لأنها أدت إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار، وبالتالي فإن ملاءمة المعلومات تقوم على ثلاثة اعتبارات :

- التوقيت المناسب للمعلومات Timeliness يجب أن تتوفر المعلومات في التوقيت المناسب لاتخاذ القرار.

للمزيد انظر:

[1] مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASCF ، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2003**، م.م.د.30، مرجع سابق، ص 30.

▪ القدرة على التقييم الارتدادي (التغذية العكسية للقرارات) Feedback: إذ تعد في تقييم مدى صحة التوقعات، وبالتالي تقييم القرارات التي اعتمدت على هذه التوقعات.

▪ القيمة التنبؤية للمعلومات Predictive Value: يجب أن يكون لها ارتباط بالمستقبل حيث تساعد على التنبؤ، وبالتالي اتخاذ القرار الصحيح.

ثانياً: خاصية الموثوقية (مصداقية) في المعلومات Reliability .

تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية بقدر خلوها من الخطأ والتحيز وعرضها بصورة صادقة، فهي – أي المعلومات المحاسبية – تقوم على ثلاثة اعتبارات لتحقيق الموثوقية :

▪ القابلية للتحقق Verifiability: وذلك كأن يصل عدد من المدققين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية.

▪ الحياد (عدم التحيز) Neutrality: بمعنى أنه لا ينبغي إعداد المعلومات بشكل يتضمن فائدة جهة مستخدمة، للمعلومات على حساب جهة أخرى ذات علاقة.

▪ الصدق في العرض Representational Faithfulness: ويعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة بين الأرقام المحاسبية من ناحية، والأحداث الاقتصادية الخاصة فيها من ناحية ثانية.

وفي الممارسة العملية غالباً ما تكون عملية تخفيف التوازن بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مطلباً ضرورياً لكي تحقق البيانات المالية الأهداف التي أعدت من أجلها[1].

للمزيد انظر:

[1] مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASCF ، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2003**، مرجع سابق، ص ، ط 18.

ويوضح الشكل التالي الخصائص النوعية المعلومات المحاسبية:



الشكل رقم (7)

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية[1].

مما سبق يلاحظ اختلاف متخذو القرار بدرجة كبيرة في أنواع القرارات التي يتخذونها وأساليب اتخاذ القرارات التي يستخدمونها والمعلومات المتاحة لهم وقدرتهم على تشغيل هذه المعلومات. وحتى تكون المعلومات مفيدة، فإنه يلزم إيجاد حلقة ربط بين هؤلاء المستخدمين، وبين القرارات التي يتخذونها، وتتمثل هذه الحلقة في القابلية للفهم understandability وهي المعلومات التي تسمح للمستخدمين لديهم قدر معقول من الدراية بالمحاسبة وإدراك مغزى تلك المعلومات.

[1] الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 197.

الفصل الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تمهيد

آلية تحليل البيانات والاختبارات التمهيدية

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

3-1 تمهيد :

احتوى هذا الفصل على أساليب جمع البيانات، ومنهجية تطوير أداة الدراسة، بالإضافة إلى الاختبارات التمهيدية، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، واختبار الفرضيات، وصولاً إلى النتائج والتوصيات.

3-2 آلية تحليل البيانات والاختبارات التمهيدية :

3-2-1 أداة الدراسة ومكوناتها وآلية توزيعها واستردادها:

تم تحقيق أهداف الدراسة باعتماد الباحث في جمع البيانات اللازمة على نوعين من البيانات وهي كما يلي :

- البيانات الثانوية :

تمثلت في مجموعة الكتب والدوريات العربية والأجنبية والدراسات المنشورة، ورسائل الماجستير والدكتوراه غير المنشورة والمؤتمرات والدورات العلمية في هذا المجال والقوانين والأنظمة والتشريعات ذات العلاقة بالحاكمية المؤسسية وجودة المعلومات المحاسبية بهدف تغطية الجزء النظري من الدراسة، والذي يعتبر جزءاً أساسياً في إجراء الدراسة الميدانية.

- البيانات الأولية :

حققت الدراسة أهدافها بقيام الباحث بجمع البيانات الأولية بأسلوب الاستقصاء، من خلال تصميم استبانة، تم صياغة فقراتها لتغطي أبعاد متغيرات الدراسة، وتم تسليمها باليد لأفراد عينة الدراسة، حيث تم استطلاع آرائهم حول أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية، وقد احتوت الاستبانة على قسمين وضّحت الفكرة الأساسية التي تدور حولها أسئلة الاستبانة، وفيما يلي شرحاً موجزاً لهذه الأقسام:

القسم الأول : تكوّن من الخصائص الأساسية لأفراد عينة الدراسة من خلال (7) أسئلة تحتوي على البيانات الديموغرافية والأساسية للمجيب.

القسم الثاني : اشتمل على الأبعاد التالية :

البعد الأول : هدف لقياس أبعاد المتغيرات المستقلة للدراسة من خلال (31) سؤالاً تم توزيعها على ستة محاور ركزت على قياس المتغير المستقل.

البعد الثاني : هدفه قياس المتغير التابع و المتمثل في جودة المعلومات المحاسبية حيث تضمنت (6) أسئلة.

وقد تم توزيع (94) استبانه، استرد منها (86) استبانة من الاستبانات الموزعة واستبعد منها (3) استبانات غير صالحة وقد تم إخضاع (83) استبانه للتحليل من الاستبانات الموزعة، وكما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (1)

عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمعتمدة في التحليل

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستبانات الموزعة	94	%100
الاستبانات المستردة	86	% 91.5
الاستبانات الغير صالحة للتحليل	3	%3.2
الاستبانات الخاضعة للتحليل	83	%88.3

2-2-3 آلية وإجراءات تحليل ومعالجة بيانات الاستبانة:

ف سي بتليس ليج راءالتحليل الإحصا انلييان انفق تد تحديد مج للإجاب ابتاعط اء خمسة بة دالإجاب اتكسل وألوهه ي (مواف حق دلًموافمواف ق بدرج ة متوس طةغي ر مواف قغير مواف قطلاق لًمعرف ة رأيأف رلد وألحاكمي ة المؤسس يعة جي ودة المعلومات المحاسبية، وحددت درجاتها من خلال استخدام مقياس ليكرت خماسيال درجات(Five Point likert Scale) لإجاباتعين الدراس تحي ثة تحدي دالأرق ام(**1.2.3.4.5**)وفق لًما يبين ه الجدول التالي: جدول رقم (2)

درجات إجابات عينة الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي

موافق جدا	**موافق**	**موافق بدرجة متوسطة**	**غير موافق**	**غير موافق إطلاقا**
5	4	3	2	1

استناداً إلى ذلك، فأن المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة، سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي :

مرتفع	**متوسط**	**منخفض**
3.5 فما فوق	3.49 – 2.5	2.49 - 1

(1- 2.49) تعني درجة متدنية، و **(2.50– 3.49)** تعني درجة متوسطة، و **(3.5- 5)** تعني درجة عالية .

3-2-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

إن اختيار الأسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيسي على نوع البيانات المراد تحليليها، لهذا فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية، ومنها برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)[1]؛ لاختبار فرضياتها، وذلك من أجل توظيف البيانات التي تم الحصول عليها؛ لتحقيق أهداف الدراسة، وفي ضوء متغيرات الدراسة، وأساليب القياس وأغراض التحليل فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

أولا : التحليل الوصفي (**descriptive analysis**) اعتمد هذا التحليل على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسب المئوية.

ثانيا : الإحصاء الاستدلالي (**inferential analysis**) من خلال ما يلي :

- الاختبارات التمهيدية.
- تحليل الانحدار المتعدد (**multiple regression**) ؛ لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

4-2-3 تطوير أداة الدراسة :

انطوت عملية تطوير الاستبانة على عدة خطوات، حتى وصلت إلى الصيغة النهائية، ولذلك تم اعتمادها واستخدامها، ويمكن تلخيص هذه الخطوات بما يلي :

- تم اعتماد أبعاد الدراسة جميعها المتعلقة بمجالات الحاكمية المؤسسة، وجودة المعلومات المحاسبية، حيث قام الباحث بتبويب أسئلة الاستبانة على عدة محاور، وقام المشرف بمراجعتها؛ للتأكد من تغطيتها وشموليتها لجوانب الدراسة الأساسية.
- لضمان سلامة فقرات الاستبانة وارتباطها بأهداف الدراسة، ومدى قدرتها على قياس المتغيرات، قام الباحث أثناء مرحلة إعداد الاستبانة بصياغة الفقرات بشكل يتوافق مع الجانب النظري، بعرضها على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين؛ بهدف التأكد من وضوح العبارات المستخدمة وسهولتها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة حيث تم تحكيمها من قبل (14) أستاذاً جامعياً من مختلف الجامعات الأردنية، وتم الأخذ بالملحوظات والآراء التي أبداها المحكمون، التي توافقت الآراء حولها.

---

[1] محمد بلال الزعبي، وعباس الطلافحة، **النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية**، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، الأردن، 2006.

▪ بموجب الملحوظات التي أبداها الأساتذة المحكمون، تم تعديل أداة الدراسة.

5-2-3 الاختبارات التمهيدية :

هدفت هذه الاختبارات إلى التأكد من الأداة التي تم استخدامها في هذه الدراسة، قد قاست فعلياً ما ينبغي قياسه، وهدفت إلى التعرف على درجة مصداقية إجابات العينة، ومن الاختبارات التي تم استخدامها في هذه الدراسة :

▪ **ثبات الأداة (Reliability)**

لاختبار أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات، ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (**Cronbach Alpha**)؛ لقياس مصداقية إجابات عينة الدراسة عن أسئلة الاستبانة ويفسر (Sekaran, 2003) معامل الثبات الداخلي بين الإجابات بأن القيمة المقبولة إحصائياً لهذه المقياس هي **60%** فأكثر[1].

وقد أظهرت نتائج احتساب هذا المعامل أن الثبات في الفقرات كان عالياً جداً، مما يؤكد إمكانية الاعتماد على الاستبانة في اختبار الفرضيات، كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (3)

معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لمجالات الدراسة

المجال	الفرضية	دد الأسئلة	محور القياس	قيمة معامل ألفا
مبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية	الفرعية الأولى	5	الأول	0,85
مبدأ حماية حقوق المساهمين	الفرعية الثانية	6	الثاني	0,86
مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين	الفرعية الثالثة	4	الثالث	0,79
مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية	الفرعية الرابعة	4	الرابع	0,83
مبدأ الإفصاح و الشفافية	الفرعية الخامسة	6	الخامس	O,84
مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة	الفرعية السادسة	6	السادس	0,90
جودة المعلومات المحاسبية	المتغير التابع	6	السابع	0,86
الأداة ككل		**37**	**عام**	**0,96**

---

1 Uma , Sekraran **, Research Method for Business : A Skill Building Approach** , 7th Edition , John Wiley and Sons , New York , 2003 , P .(445) .

- **اختبار قوة نموذج الدراسة :**

تم استخدام معامل التباين التضخمي Variance Infalation للتأكد من أن أسئلة كل فرضية لا تصلح إلا لها فقط، ولا تصلح لغيرها من الفرضيات، بحيث لا يوجد تداخل فيما بينها.

جدول رقم (4) اختبار قوة نموذج الدراسة

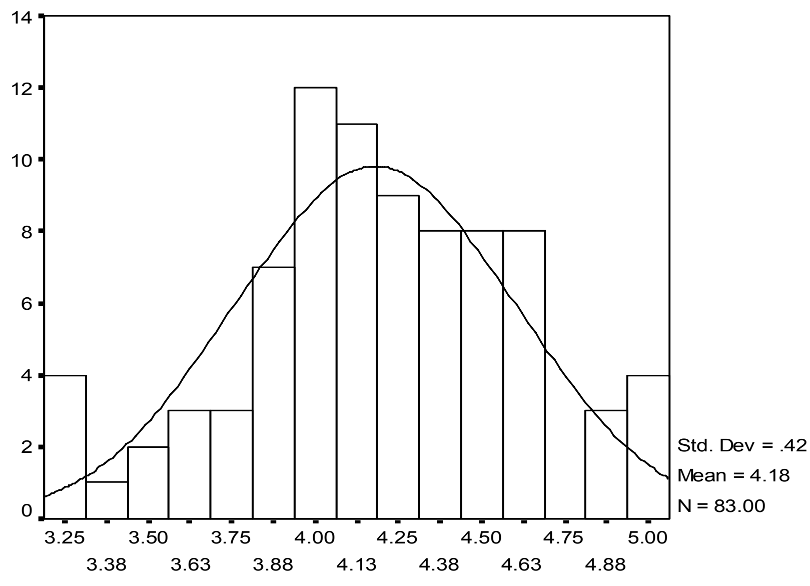
Model	VIF
مبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية	2.883
مبدأ حماية حقوق المساهمين	2.841
مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين	2.530
مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية	2.835
مبدأ الإفصاح والشفافية	3.407
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	2.301

وبما أن قيمة (**VIF**) أقل من (**10**) لجميع المتغيرات، فإن ذلك يعني عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة، مما يعكس قوة نموذج الدراسة.

- **اختبار التوزيع الطبيعي والعلاقة الخطية للبيانات:**

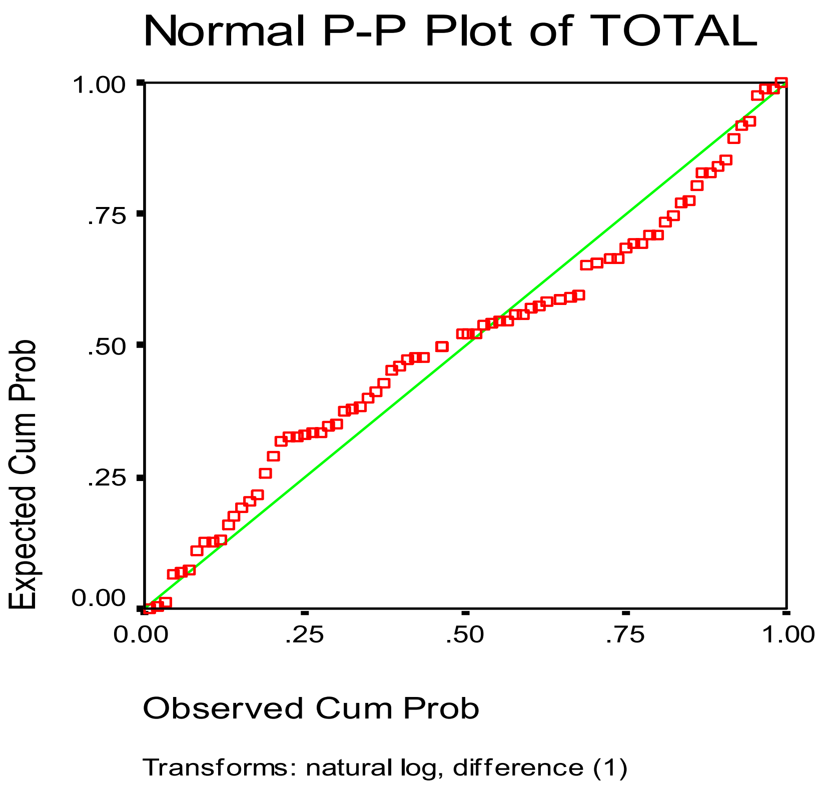
بالإضافة إلى ما سبق، فقد تم استخدام اختبارات التوزيع الطبيعي، والعلاقة الخطية في الإجابات بعد جمع بيانات الدراسة.

وبالنسبة للتوزيع الطبيعي فإن الشكل التالي يوضح ذلك:



الشكل رقم (8)
التوزيع الطبيعي للبيانات

أما نتائج العلاقة الخطية فقد أشار الشكل التالي إلى أن شكل العلاقة خطية، ولا يوجد دليل في البيانات الحالية يدل على عدم وجود علاقة غير خطية.



الشكل رقم (9)

شكل العلاقة الخطية

3-3 تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1-3-3 تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين :

توزيع المستجيبين حسب الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (5) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	66	% 79.5
	أنثى	17	% 20.5
العمر	أقل من 25 سنة	8	% 9.6
	من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة	49	% 59.0
	من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة	18	% 21.7
	45 سنة فأكثر	8	% 9.6
الشهادة المهنية الحاصل عليها	JAC	9	% 10.8
	CPA	16	% 19.3
	CMA	12	% 14.5
	ACPA	1	% 1.2
	غير ذلك	45	% 54.2
المسمّى الوظيفي	مدير دائرة التدقيق الداخلي	6	% 7.2
	مدقق خارجي (محاسب قانوني)	14	% 16.9
	مدقق داخلي	57	% 68.7
	غير ذلك	6	% 7.2
سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي	أقل من 5 سنوات	33	% 39.8
	من 5 سنوات وأقل من 10سنوات	26	% 31.3
	من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	13	% 15.7
	من 15 سنة فأكثر	11	% 13.3
المشاركة في دورات	الحاكمية المؤسسية	25	% 30.1
	التدقيق والرقابة الداخلية	47	% 56.6
	الإفصاح والشفافية	1	% 1.2
	أخرى	10	% 12.0

- يلاحظ من الجدول السابق رقم (5) أن غالبية أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس هم من الذكور، إذ بلغت نسبتهم (79.5 %) من أفراد عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الإناث (20.5 %) من أفراد عينة الدراسة، وهذا يعكس طبيعة المهنة أو الوظيفة.

- يلاحظ من الجدول المذكور أن أكثر أفراد عينة الدراسة كانوا من الفئة العمرية (من 25 سنة إلى 35)، إذ بلغت نسبتها (59.0 %)، تليها الفئة العمرية (35 - 45) إذ بلغت نسبتها (21.7 %) ، ودل ذلك على وجود تناسق بين العمر والخبرة لدى إفراد عينة الدراسة.

- يلاحظ من الجدول المذكور أن أكثر أفراد عينة الدراسة، هم يعملون كمدققين داخليين، حيث بلغت نسبتهم (68.7 %)، يليهم فئة المدققين الخارجين ونسبتهم (16.9 %) .

- يلاحظ من الجدول المذكور سابقاً أن أكثر أفراد عينة الدراسة تتراوح خبرتهم بين (5 - 10 سنوات) بلغت نسبتهم (31.3 %)، ثم تليها الفئة التي خبرتهم من (15 سنة فأكثر) ونسبتهم (13.3 %)، وهذا يؤكد وجود تناسق بين العمر وسنوات الخبرة الوظيفية، إضافة إلى التخصص يعد مؤشراً ايجابياً خاصة في الفئة التي خبرتهم من (15 سنة فأكثر) مما يعزز الثقة بالدرجة العلمية على استيعاب أسئلة الاستبانة والإجابة عنها بطريقة دقيقة وموضوعية تساعد في الحكم على فرضيات الدراسة .

- يلاحظ من الجدول المذكور أن أكثر أفراد عينة الدراسة شاركوا في دورات (التدقيق والرقابة الداخلية) حيث بلغت نسبتهم (56.6 %) ثم تليها الفئة التي شاركوا في دورات (الحاكمية المؤسسية) ونسبتهم (30.1 %) مشاركة غالبية أفراد عينة الدراسة في دورات التدقيق والرقابة الداخلية، ودورات الحاكمية المؤسسية التي هي المتغير المستقل في الدراسة إضافة إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة حاصلين على شهادات مهنية متخصصة، يدل على أن جميع أفراد عينة الدراسة مؤهلون بشكلٍ كافٍ لفهم أسئلة الاستبانة، والإجابة عنها بآرائهم يعزز من الاعتماد عليها في التحليل .

4-3 تحليل البيانات المتعلقة بمجالات الدراسة:

ولغرض وصف أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية ، قام الباحث باستخراج الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، وتوضح الجداول التالية ذلك:

جدول رقم (6) المجال الأول: مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية

الرقم	مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يوفر البنك هيكلاً للحاكمية يشجع على الشفافية والإفصاح	4.19	0.57	4
2	يصاغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية داخل البنك ضمن إطار الحاكمية المؤسسية للبنك	4.37	0.65	2
3	يلبي إطار الحاكمية متطلبات البنك المركزي ، ومصالح المساهمين، والجهات الأخرى ذات العلاقة ضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك	4.53	0.70	1
4	يتضمن التقرير السنوي للبنك معلومات عن مدى التزام إدارة البنك بتطبيق بنود الحاكمية المؤسسية	4.22	0.66	3
5	يقوم البنك بنشر معلومات دليل الحاكمية المؤسسية بعد اعتماده من مجلس الإدارة، بحيث تتوفر نسخة منه على موقعه الالكتروني	4.06	0.81	5
المجال الكلي/ مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية		4.27	0.54	

يبين الجدول رقم (6) أن درجة قياس مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (**4.53-4.06**) فقد احتلت الفقرتان (3، 2) المرتبة الأولى والثانية على التوالي، إذ بلغ الوسط الحسابي لكل من الفقرتين (4.53 , 4.37) على التوالي وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة (4) المرتبة الثالثة، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.22)، وجاءت الفقرة (5) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (4.06). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ مبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية (4.27) .

جدول رقم (7) المجال الثاني: مبدأ حماية حقوق المساهمين

الرقم	مبدأ حماية حقوق المساهمين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تأمين وسائل وإجراءات لتسجيل ونقل وتحويل ملكية الأسهم للجهات المعنية بها يحفظ حقوق المساهمين	4.30	0.57	1
2	توفر معلومات كاملة عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في البنك (كالتعديل في النظام الأساسي للبنك) أو طرح أسهم إضافية	4.30	0.65	1
3	تزويد المساهمين بالمعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بأعمال البنك بما في ذلك معلومات دقيقة عن القواعد التي تحكم الاجتماع السنوي للهيئة العامة ومن بينها قواعد التصويت بشكل يتيح فرصة المشاركة الفعالة لهم	4.19	0.63	3
4	توفر معلومات عن هيكل رأس المال في القوائم المالية بشكل يمكن المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة على أداء البنك	3.94	0.63	4
5	يوفر البنك معلومات عن القواعد والإجراءات التي تغطي عمليات الاستحواذ	3.89	0.66	5
6	يوفر البنك معلومات عن القواعد والإجراءات التي تغطي العمليات و الصفقات غير العادية	3.87	0.65	6
	المجال الكلي/ مبدأ حماية حقوق المساهمين	4.08	0.49	

يبين الجدول رقم (7) أن درجة قياس مبدأ حماية حقوق المساهمين في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (3.87-4.30)، فقد احتلت الفقرتان (1,2) المرتبة الأولى، إذ بلغ الوسط الحسابي لكل من الفقرتين (4.30) وهو أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة (3) المرتبة الثالثة، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.19) وجاءت الفقرة رقم (6) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (3.87). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ مبدأ حماية حقوق المساهمين (4.08) .

جدول رقم (8) المجال الثالث: مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين

الرقم	مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يقوم البنك بالمساواة في تزويد المساهمين (من ضمنهم الأقلية والأجانب) بالمعلومات الهامة والملائمة عن استثماراتهم في البنك بما في ذلك معلومات عن حقوق التصويت قبل شراء الأسهم	3.82	0.62	3
2	يوفر البنك معلومات عن وجود أية مصالح خاصة بأعضاء بمجلس الإدارة قد تتصل بعمليات البنك	4.20	0.71	2
3	يوفر البنك معلومات عن وجود أية مصالح خاصة بالمديرين التنفيذيين قد تتصل بعمليات البنك	4.27	0.68	1
4	يضمن البنك عدم إزالة وتداول الداخلي للمعلومات المالية وغير المالية بشكل يحقق الفائدة للأطراف المطلعة فقط	3.65	0.72	4
المجال الكلي/ مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين		3.98	0.54	

يبين الجدول رقم (8) أن درجة قياس مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (3.65-4.27) فقد احتلت الفقرتان (2,3) المرتبتان الأولى والثانية، إذ بلغت المتوسطات الحسابية (4.27 , 4.20) وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة رقم (1) المرتبة الثالثة، إذ بلغ الوسط الحسابي (3.82)، في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (3.65). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين (3.98) .

جدول رقم (9) المجال الرابع: مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية

الرقم	مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يوفر البنك آليات تضمن المشاركة الفعّالة لأصحاب المصالح في المتابعة والرقابة على أداء البنك	4.18	0.58	1
2	يوفر البنك المعلومات الملائمة عن أعماله والتي تمكن أصحاب المصالح من القيام بدورهم بكفاءة	3.96	0.61	4
3	تعاون أصحاب المصالح مع إدارة البنك بما يحفظ الحقوق القانونية لجميع الأطراف والتي ينشئها القانون أو تنشأ نتيجة اتفاقيات متبادلة مع البنك	4.05	0.66	3
4	تعاون أصحاب المصالح مع إدارة البنك بما يحقق الاستدامة للبنك على أسس مالية سليمة	4.11	0.66	2
المجال الكلي/ مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية		4.07	0.51	

يبين الجدول رقم (9) أن درجة قياس مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (3.96-4.18) فقد احتلت الفقرتان (4,1) المرتبتان الأولى والثانية، إذ بلغت المتوسطات الحسابية (4.18 , 4.11) وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة رقم (3) المرتبة الثالثة، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.05) وجاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (3.96). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي لمبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية (4.07) .

جدول رقم (10) المجال الخامس: مبدأ الإفصاح و الشفافية

الرقم	مبدأ الإفصاح و الشفافية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	المعلومات الواردة في القوائم المالية تتفق وحقيقة أوضاع البنك مدعمة بالمستندات وتزويدها لبورصة عمان عند الحاجة	4.61	0.60	2
2	يتضمن التقرير السنوي للبنك تقريراً من الإدارة التنفيذية يسمى Management Discussion and Analysis مع تعهد البنك بأن المعلومات الواردة في هذا التقرير تستند إلى البيانات المالية المنشورة	4.45	0.63	3
3	توفر الحاكمية في البنك قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين بالتوقيت المناسب	4.02	0.62	4
4	قدرة المعلومات عند استخدامها على عمل خيارات مستقبلية بشكل يلائم احتياجات المستخدمين	3.84	0.61	5
5	قدرة المعلومات عند استخدامها على تقييم نتائج الاختيارات السابقة مما يؤكد صحة توقعات المستخدمين	3.83	0.60	6
6	تعد المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية بحيث تمكن المستخدمون من إمكانية الاعتماد عليها بطريقة موضوعية	4.66	0.52	1
	المجال الكلي / مبدأ الإفصاح و الشفافية	4.23	0.44	

يبين الجدول رقم(10) أن درجة قياس مبدأ الإفصاح و الشفافية في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (3.83-4.66) فقد احتلت الفقرتان(1,6) المرتبتان الأولى والثانية، إذ بلغت المتوسطات الحسابية (4.66 ,4.61) وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة(2) المرتبة الثالثة، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.45)، وجاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الأخيرة، إذ

بلغ الوسط الحسابي لها (3.83). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ مبدأ الإفصاح و الشفافية (4.23).

جدول رقم (11) المجال السادس: مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة

الرقم	مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	استعراض وتوجيه استراتيجية البنك وخطط العمل الرئيسية ووضع أهداف الأداء	4.43	0.58	4
2	التأكد من أن جميع مخاطر البنك تدار بشكل سليم	4.51	0.66	3
3	تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس بممارسة المسؤوليات والصلاحيات الموكلة إليها بموجب قانون البنك والتشريعات الأخرى ذات العلاقة ويتضمن ذلك مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي	4.43	0.58	4
4	تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس بمراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الخارجي للبنك	4.35	0.70	6
5	تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس بمراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري في البيانات المالية للبنك	4.52	0.63	1
6	التأكد من مدى فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك	4.52	0.68	1
المجال الكلي/ مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة		4.45	0.53	

يبين الجدول رقم (11) أن درجة قياس مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (4.35-4.52) فقد احتلت الفقرتان (6,5) المرتبة الأولى، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.52)، أما أعلى متوسطات حسابية احتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الثالثة، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.45)، وجاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (4.35). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة (4.45) .

جدول رقم (12) المجال السابع: جودة المعلومات المحاسبية

الرقم	جودة المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	قيام البنك بتوفير إطار فعّال للحاكمية المؤسسية يزيد من درجة الملاءمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية وبالتالي يحقق جودة هذه المعلومات	4.14	0.52	3
2	للحاكمية المؤسسية المطبقة في البنك دور في حماية حقوق المساهمين فيه ذلك ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الخاصة باستثماراتهم بشكل يؤدي إلى تحقيق جودة هذه المعلومات	3.99	0.57	4
3	المساواة في المعاملة بين المساهمين فيه ذلك حصولهم على معلومات محاسبية ملاءمة وموثوقة في ظل الحاكمية للبنك له دور في تحقيق جودة هذه المعلومات	3.86	0.62	5
4	قيام أصحاب المصالح بأداء دورهم في الحاكمية المؤسسية للبنك يزيد من درجة ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية وبالتالي يحقق جودة هذه المعلومات	3.82	0.62	6
5	للحاكمية المؤسسية في البنك دور في تحقيق الملاءمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية من خلال التطبيق السليم لمبدأ الإفصاح والشفافية وبالتالي تحقيق جودة هذه المعلومات	4.25	0.60	2
6	قيام مجلس إدارة البنك بأداء دوره في ظل الحاكمية المؤسسية يزيد من درجة ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية ليحقق جودة هذه المعلومات	4.35	0.65	1
المجال الكلي/ جودة المعلومات المحاسبية		4.06	0.46	

يبين الجدول رقم (12) أن درجة قياس جودة المعلومات المحاسبية في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (3.82-4.35) فقد احتلت الفقرتان (6,5) المرتبتان الأولى والثانية، إذ بلغت المتوسطات الحسابية (4.35 , 4.25) على التوالي وهي أعلى متوسطات حسابية، واحتلت الفقرة (1) المرتبة الثالثة، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.14)، وجاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (3.82). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ جودة المعلومات المحاسبية (4.06) .

5-3 نتائج واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الانحدار المتعدد :

بيّن الجدول رقم (13) نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية.

جدول الرقم (13)

نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية .

المتغيرات المستقلة	قيمة (T) المحسوبة	معامل الارتباط (r)	معامل التحديد (R^2)	معامل الانحدار β	معامل الانحراف المعياري (Beta)	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية (a)
مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية	2.892	0.831	0.69	0.262	0.313	28.283	0.005
مبدأ حماية حقوق المساهمين	1.758			0.179	0.189		0.083
مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين	4.353			0.381	0.442		0.000
مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية	- 0.322			- 0.031	- 0.035		0.748
مبدأ الإفصاح والشفافية.	- 0.597			- 0.073	- 0.070		0.553
مبدأ مسئوليات مجلس لإدارة	1.626			0.137	0.157		0.108

تبين من الجدول رقم (13) أن قيمة (R) بلغت (0.831) وهي قيمة دالة إحصائياً تدل على درجة ارتباط دالة إحصائياً بين مبادئ الحاكمية المؤسسية، وجودة المعلومات المحاسبية كما بلغت قيمة (R Square) (0.69) وهي قيمة دالة إحصائياً وتفسر قدرة مبادئ الحاكمية المؤسسية في التأثير على جودة المعلومات المحاسبية.

كما بلغت قيمة الاختبار (F) (28.283) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α =0.05)، وبالتالي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية وبذلك ترفض الفرضية العدمية الرئيسية. وتتفق النتيجة التي توصلت لها هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (خليل،2005) من حيث دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وما توصلت إليه دراسة (محفوظ،2009) ودراسة (Asian Development Bank Institute,2004) ودراسة (Kipper & Lover,2003) ودراسة (Bauer & Gaunter , 2003) من حيث الأثر في رفع قيمة الشركة، وكذلك مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة مثل دراسة (الجبوري،2008) ودراسة (العبيدي، 2004) ودراسة (Drobbet & Zimmermann, 2003) من حيث الأثر في رفع الأداء المالي، ودراسة (جمعة،2003) من حيث الأثر على جودة التقارير المالية، كما يتفق الباحث مع ما توصلت إليه دراسة (أبو زر، 2006) في أن هناك التزاماً قانونياً في التشريعات الأردنية متوافقة مع مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن OECD لعام 2004م.

كما يظهر من جدول رقم (13) أن متغير مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين من أكثر المتغيرات تأثيراً على جودة المعلومات المحاسبية حيث بلغت قيمة (β) (38.1%) وقيمة (T) (4.353) وهي قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً لمبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية، وبهذا نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة، يليه متغير مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية حيث بلغت قيمة (β) (26.6%) وقيمة (T) (2.892) وهي قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً لمتغير مبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية، وبهذا ترفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (أبو زر، 2006) من حيث أنه لا يوجد تعليمات ملزمة بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في التقارير السنوية، ويعزى السبب في ذلك إلى فارق السنوات، حيث أن القوانين والتشريعات الأردنية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي تحث على الإفصاح عن مدى الالتزام ببنود الحاكمية المؤسسية، والأسباب في حال عدم الالتزام ببعض من تلك البنود، ويرى الباحث ومن خلال الزيارات الميدانية التي قام بها في هذه الدراسة من أن البنوك التجارية لديها دليل خاص للحاكمية المؤسسية متوفر على الموقع الالكتروني للبنك، وموجود لدى جمعية البنوك في الأردن، يليه متغير مبدأ حماية حقوق المساهمين حيث بلغت قيمة (β) (17.9%) وقيمة (T) (1.758) وهي قيم موجبة وغير دالة

إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي وغير دال إحصائياً لمتغير مبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية، تقبل الفرضية العدمية الفرعية الثانية، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة (مطر و نور، 2006) إلى الجوانب الخلل في تطبيق الحاكمية في المؤسسات الأردنية. أما متغير مسؤوليات مجلس الإدارة حيث بلغت قيمة (β) (13.7%) و قيمة (T) (1.262) وهي قيمة موجبة و غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي وغير دال إحصائياً لمتغير مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية، تقبل الفرضية الفرعية العدمية السادسة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (آل غزوي، 2010) حيث عدم وجود علاقة ذات دلالة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح، وكذلك ما أشارت إليه دراسة (مطر و نور، 2006) عن عدم التزام مجالس الإدارة كما يجب بقواعد السلوك المهني، وما توصلت إليه دراسة (أبو زر، 2006) عن عدم وجود نصوص قانونية واضحة بشأن ما يتعلق بعدم وجود وسائل ضد حالات الاستيلاء كحجاب واق للإدارة ومجلس الإدارة ضد المساهمين. أما متغير مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية حيث بلغت قيمة (β) (-3.1 %) وقيمة (T) (-0.322) وهي قيم سالبة و غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يدل على وجود أثر سلبي وغير دال إحصائياً لمتغير مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة المعلومات المحاسبية، تقبل الفرضية الفرعية العدمية الرابعة، وأخيراً جاء متغير مبدأ الإفصاح و الشفافية حيث بلغت قيمة (β) (-7.3%) وبلغت قيمة (T) (-0.597) وهي قيم سالبة وغير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يدل على وجود أثر سلبي وغير دال إحصائياً لمتغير مبدأ الإفصاح و الشفافية على جودة المعلومات المحاسبية، تقبل الفرضية الفرعية العدمية الخامسة، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (أبو زر، 2006) يجب أن يشمل الإفصاح المعلومات الهامة والجوهرية تتعلق بالموظفين وأصحاب المصالح الآخرين، كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (آل غزوي، 2010) وتفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وما توصلت إليه دراسة (أبو حجاب، 2008) الشركات الأكثر جودة في ممارسة الحاكمية أكثر قدرة على التحوط.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

1-4 النتائج :

من خلال اختبار الفرضيات ومناقشتها في الفصل السابق توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية ايجابي للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية، في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية ايجابي لدرجة توفر إطار للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحماية حقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية، في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية ايجابي لمبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

2-4 التوصيات :

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، قدّم الباحث التوصيات التالية :

▪ ضد والبنوك الأردنية التجارية المدرجة ا ة ف ي بورصد ان إل ة عمّ ى تعزيز ز
ؤسسد ية لد ديهالم توكلها ا م ن دور ه ام ف ي عم ل البورصد ة والاقتصد اد
الوطني بشكل عام.

▪ ورة قي ام مجلد س الإدارة بد أداء مهامد ه وولياته علد ى نحد و فعّ ف ال،ظ ل
الحاكمية المؤسسية.

▪ حاب المصد الح لم ا له م مد ن دور ايجد ابي ف ي الحاكمي ة
تدامة المؤسسد ات البنوك التجارية تحقيق الأردني ة المدرجد ة ف ي بورصد ة عم ان
علد ى أسد س ماليد ة سد، وتوفير الحقائق خد لال الآلي ات، والمعلوم ات التد ي تضد من
المشاركة الفعّالة لأصحاب المصالح في المتابعة والرقابة على الأداء.

البند وك التجاري ة الأردني ة المدرجد ة ف ي بورصد ان بتفعي ل مب دأ
ية، وإشد راك العد املين لد ديها فد ي دورات تتعلد ق بالإفصد اح والشد فافية،
كواد د مد ن أه م متطلب ات المرحلة الحالية لتحقيق المصداقية في المعلوم ات المحاسد بية،
وإعادة ثقة المستثمرين فيها.

▪ ضد البنوك التجارية الأردني ة المدرجد ة ف ي بورصد ان نحو تفعي ل دوره م
محلد ي، كواد د مد ن متطلب ات المرحل ة الحالي ة للحاكمي ة
المؤسسية.

▪ ات الأردني ة الرسد مية والخاصد ة علد ى ضد رورة تضد مين خط ط
التد دريس ذات العلاق ة، مفه وم الحاكمي ة المؤسسية نظراً لأهميته مد ن الناحي ة النظري ة
والعملية.

المصادر والمراجع :

أولاً: المراجع العربية :

الكتب :-

1. القرآن الكريم.
2. إبراهيم سيد أحمد، **حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.
3. إبراهيم الجزراوي، وعامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009.
4. الاتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق وقواعد وأخلاق المهنة** ، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن.
5. اتحاد المصارف العربية، **الحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً**، 2003.
6. أحمد عبد العال وإسماعيل جمعة، **"المحاسبة الإدارية واتخاذ القرارات"**، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1993.
7. حاكم الربيعي ، وحمد راضي ، **"حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر"**، الطبعة الأولى ، دار اليازوري ، عمان ،الأردن ، 2011.
8. دونالد كيسو، وجيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب، أحمد حامد حجاج، الطبعة العربية الثانية، الجزء الأول، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2009.
9. رضوان حلوه حنان، **مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري، التطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان ، الأردن، 2005.
10. ريتشارد شرويدر، وآخرون، **"نظرية المحاسبة"**، تعريب، خالد كاجيجي، وآخرون، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006.
11. زكريا مطلق الدوري، واحمد علي الصالح، إدارة الأعمال الدولية-منظور سلوكي واستراتيجي- الطبعة العربية، منشورات دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009 .
12. صلاح محمود الخطيب وعمرو عباس، **[illegible]ة في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،
13. طارق حماد ، **موسوعة معايير المحاسبة**، الجزء الثاني، عرض القوائم المالية (2)، جامعة عين شمس، مصر، 2002.
14. طارق عبد العال حماد ، **" حوكمة الشركات – المفاهيم ، المبادئ ، التجارب "** ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2005.
15. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1990.
16. عبد الفتاح الصحن ، ومحمد سرايا، **الرقابة والمراجعة على المستوى الجزئي والكلي**، الدار الجامعية ، مصر، 2003.

17. عبد الوهاب نصر ، وشحاته السيد شحاته ، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة" ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006م.
18. عطا الله خليل ، محمد العشماوي، **الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة** ، مكتبة الحرية ، مصر، 2008.
19. علاء فرحان طالب،وإيمان المشهداني،**الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**،دار صفاء،عمان،الأردن،2010 .
20. كمال الدين الدهراوي، **"تطوير نظم المعلومات المحاسبية"**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ، 1987.
21. محسن الخضيري، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005.
22. محمد بلال الزعبي، وعباس الطلافحة، **النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية**،الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان ، الأردن، 2006.
23. محمد سليمان ، **" حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري "** ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2006م.
24. محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية - الدورة المحاسبية**، الطبعة الرابعة، الجزء الأول، دار وائل، عمان، الأردن، 2007.
25. مركز المشروعات الدولية الخاصة، **حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة سمير كريم، الطبعة الثالثة، 2003 .
26. مركز المشروعات الدولية الخاصة ، كاترين ل. كوشتا هلباينج، وجون، وسو ليفيان، 2002.
27. مصطفى سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، 2010.
28. مصطفى كمال الدين الدهراوي ، ومحمد السيد سرايا ، **"دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة "** ، الطبعة الأولى ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006،
29. مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASCF، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2003**، م.م.د.1، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن.

<u>**الرسائل الجامعية :-**</u>

1. أحمد محفوظ، **"نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في ضوء التجارب العالمية وواقع بورصة عمان"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2009.
2. إيمان الهنيني، **"المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات المستثمرين"**، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، 1994.
3. [illegible] **"الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي "**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ، 2004.
4. [illegible] **"حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية "**،رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك ، 2010.
5. درويش فيصل محمد، **"دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية "**،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق ، سورية ، 2008.
6. عدنان [illegible]، "فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ، 2008.
7. عفاف إسحق أبو زر ، **" إستراتيجية مقترحة لتحقيق فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني"**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ، 2006.
8. محمد [illegible]، **"[illegible] الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان"**،رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، 2008 .

<u>**الدوريات :-**</u>

1. احمد حلمي جمعه ، **" التحكم المؤسسي وأبعاد التطوير في مهنة التدقيق الداخلي "** ، المجلة العلمية ، العدد الثاني،2004.
2. محمد أحمد إبراهيم خليل،**"دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية "دراسة نظرية تطبيقية"** ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،العدد الأول،2005.
3. محمد مطر ، **" أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية"** ، دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 36 ، العدد 2 ،2009.
4. محمد مطر، وعبد الناصر نور،**"مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي"**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،المجلد الثالث،العدد الأول،2007.

المؤتمرات والدورات العلمية :-

1. **دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز تفعيل آليات التحكم المؤسسي**، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين، عمان، الاردن، للفترة من 24-25 أيلول 2003.
2. محمود أبو الوفا ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية ، المملكة المتحدة، لندن، **حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية وتأثيرها على سوق الأوراق المالية**، مشاركة 2009/11/14.
3. م.روان شحادة، **الحاكمية المؤسسية** الجزء الأول ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، دورة من 5/27 - 2007/5/31.
4. مصطفى السعدني ، **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات**، مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي للمحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة ، الإمارات العربية المتحدة ، في الفترة من 4- 5 ديسمبر 2007.

القوانين والأنظمة والتشريعات :-

1. قانون البنك المركزي الأردني رقم 23 لسنة 1971.
2. قانون الشركات رقم 76 لسنة 1997.
3. قانون البنوك رقم 28 لعام 2000 .
4. قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002.
5. دليل الحاكمية المؤسسة للبنوك في الأردن لسنة 2007.
6. دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة عمان الصادر عن هيئة الأوراق المالية.

المصادر :-

1. مجمع اللغة العربية الأردني .
2. جمعية البنوك في الأردن.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

Books :

1. George W. Reynolds, **Information Systems for Managers**, St. Paul: West Publishing Company, 1992.
2. Gleen A. Basset and Harvard Y. Weather bee," **Personnel System and Data Management** ",2005.
3. Khan & Jain ,"**Financial Management**", Fourth Edition, Tata McGraw-Hill publishing company limited,2004.
4. Marshall B. Romney and Paul J. Steinhart, "**Accounting Information Systems**" E11, New Jersey ,U.S.A,2009.
5. Uma , Sekraran , **Research Method for Business : A Skill Building Approach** , 7th Edition , John Wiley and Sons , New York , 2003.

Articles :

1- Coleman, A. and Bike, N. " **The Relationship between Size, Board Composition, CEO Duality and Firm performance: Experience From Ghana**", Journal of Corporate Governance,2006.

2 - Kipper ,L.F, and Lover, I, **Corporate Governance Investor Protection and Performance in Emerging Markets**. Journal of Corporative Finance , 2003.

3- Drabbet, W. Schillhofer, A. and Zimmermann, H. **Corporate Governance and Expected Returns : The case of Germany**, working paper, University of Basel,2003.

4 -Asian Development Bank Institute , **"Corporate Governance in Asia: Recent Evidence from Indonesia, Republic of Korean , Malaysia, and Thailand**" : ADBI,2004.

5- Bauer , rob and Gaunter , najta , "**good corporate governance pay off** ", retrieved on march,2007 , from www . irglobalrankinges . com /m2site/erg/arguivos/cg – Bauer – study .

6 - Ross , M , " **The Race Towards Transparency : An Experimental Investigation** " , Economic Notes , 2002 .
7 - Irvin N. Glam ,"**Internal Audit's Role in Governance , Risk and Control** ", CIA Review , 2004.
8- Arab Society of Certified Accountants & Tall Abu-Ghazaleh Co. International, " **A guide to Corporate Governance** ", Jordan, 2006.
9- Silvia & AMERCO, " **Framework for Assessing the Quality of Bank Management and Governance**", Central Bank at Brazil, 2005.

Internet :
1-OECD, Organization for Economic Co-operation and Development Publication Services, " **Principals of Corporate Governance** ", http:/www.oecd.org.
2- .http://www.oecd.org/1999
3- .www.oecd.org/dev/publication/tpla.htm.2004

الملاحق :

- الاستبانـة.
- قائمة البنوك التجارية الأردنية.
- قائمة مكاتب تدقيق حسابات البنوك التجارية الأردنية
- قانون البنوك رقم 24 لعام 2000

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم المحاسبة
برنامج الماجستير

السادة مدققي حسابات البنوك التجارية الأردنية المحترميـن.

تحية طيبة وبعد ،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان **" أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان "** وتحقيقاً لأهداف هذه الدراسة تم إعداد الاستبانة المرفقة .

راجياً منكم التكرم بالإجابة على فقرات هذه الاستبانة ،علماً بأن إجابتكم ستعامل بالسرية التامة ولن ُتستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكـم

الباحث : محمد صبحي عبد الله الحميدي المشرف : الدكتور جمال عادل الشرايري
جامعة آل البيت- المفرق- الأردن
(0795220970)

القسم الأول : المعلومات العامة :-

يرجى وضع إشارة (x) في المكان المناسب :

1- الجنس :

أ- ذكر ☐

ب- أنثى ☐

2- الفئة العمرية :

أ- أقل من 25 سنة ☐

ب- من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة ☐

ج- من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة ☐

د- 45 سنة فأكثر ☐

3- المؤهل العلمي :

أ- دبلوم ☐

ب- بكالوريوس ☐

ج- ماجستير ☐

د- غير ذلك ، يرجى تحديده ....

4- الشهادة المهنية الحاصل عليها :

أ- JAC ☐

ب- CPA ☐

ج- CMA ☐

د- ACPA ☐

ه- غير ذلك ، يرجى تحديد واحدة ....

5- المسمّى الوظيفي :

أ- مدير دائرة التدقيق الداخلي ☐ ب- مدقق خارجي (محاسب قانوني) ☐

ج- مدقق داخلي ☐ د- غير ذلك، يرجى تحديده ....

6- سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي :

أ- أقل من 5 سنوات ☐

ب- من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات ☐

ج- من 10 سنوات وأقل من 15 سنة ☐

د- من 15 سنة فأكثر ☐

7- هل سبق أن شاركت في دورات أو مؤتمرات أو حلقات نقاش بخصوص :

أ- الحاكمية المؤسسية ☐

ب- التدقيق والرقابة الداخلية ☐

ج- الإفصاح والشفافية ☐

د- أخرى ، يرجى تحديد واحدة ....

القسم الثاني : أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

المتغير المستقل : مبادئ الحاكمية المؤسسية

يرجى التكرم بوضع إشارة (X) إلى جانب العبارات التالية بما يتلاءم مع إجاباتكم :-

م	الفقرة	موافق جداً	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق إطلاقا
	مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية					
1	يوفر هيكل الحاكمية ما يشجع على الشفافية والإفصاح					
2	يتضمن صياغة تقسيم واضح للمسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية داخل البنك ضمن إطار الحاكمية المؤسسية للبنك					
3	يلبي إطار الحاكمية متطلبات البنك المركزي ومصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة ضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك					
4	يتضمن التقرير السنوي للبنك معلومات عن مدى التزام إدارة البنك بتطبيق بنود الحاكمية المؤسسية					
5	يقوم البنك بنشر معلومات دليل الحاكمية المؤسسية بعد اعتماده من مجلس الإدارة وتتوفر نسخة منه على موقعه الالكتروني					
	مبدأ حماية حقوق المساهمين					
6	تأمين وسائل وإجراءات لتسجيل ونقل وتحويل ملكية الأسهم مع الجهات المعنية بما يحفظ حقوق المساهمين					
7	توفر معلومات كاملة عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في البنك (كالتعديل في النظام الأساسي للبنك أو طرح أسهم إضافية)					
8	تزويد المساهمين بالمعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بأعمال البنك بما في ذلك معلومات دقيقة عن القواعد التي تحكم الاجتماع السنوي للهيئة العامة ومن بينها قواعد التصويت بشكل يتيح فرصة المشاركة الفعالة لهم					
9	توفر معلومات عن هيكل رأس المال في القوائم المالية بشكل يمكن المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة على أداء البنك					

يرجى التكرم بوضع إشارة (X) إلى جانب العبارات التالية بما يتلاءم مع إجاباتكم :-

م	الفقرة	موافق جدا	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق إطلاقا
10	يوفر البنك معلومات عن القواعد والإجراءات التي تغطي عمليات الاستحواذ					
11	يوفر البنك معلومات عن القواعد والإجراءات التي تغطي العمليات و الصفقات غير العادية					
	مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين					
12	يقوم البنك بالمساواة في تزويد المساهمين (منهم الأقلية والأجانب) بالمعلومات الهامة والملائمة لاستثماراتهم في البنك بما في ذلك معلومات عن حقوق التصويت قبل شراء الأسهم					
13	يوفر البنك معلومات عن وجود أية مصالح خاصة لأعضاء مجلس الإدارة قد تتصل بعمليات البنك					
14	يوفر البنك معلومات عن وجود أية مصالح خاصة بالمدراء التنفيذيين قد تتصل بعمليات البنك					
15	يضمن البنك عدم التداول الداخلي للمعلومات المالية وغير المالية بشكل يحقق الفائدة للأطراف المطلعة فقط					
	مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية					
16	يوفر البنك آليات تعزز من المشاركة الفعّالة لأصحاب المصالح في المتابعة والرقابة على أداء البنك					
17	يوفر البنك المعلومات الملائمة عن أعماله والتي تمكن أصحاب المصالح من القيام بدورهم بكفاءة					
18	تعاون أصحاب المصالح مع إدارة البنك بما يحفظ الحقوق القانونية لجميع الأطراف والتي ينشئها القانون أو تنشأ نتيجة اتفاقيات متبادلة مع البنك					
19	تعاون أصحاب المصالح مع إدارة البنك بما يحقق الاستدامة للبنك على أسس مالية سليمة					

يرجى التكرم بوضع إشارة (X) إلى جانب العبارات التالية بما يتلاءم مع إجاباتكم :-

م	الفقرة	موافق جداً	موافق بدرجة	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق إطلاقا
	مبدأ الإفصاح والشفافية					
20	المعلومات الواردة في القوائم المالية تتفق وحقيقة أوضاع البنك مدعمه بالمستندات تزودهفيا بورصة عمان عند الحاجة					
21	يعد من التقرير السنوي للبنك تقرير من الإدارة التنفيذية يسمى Management Discussion and Analysis مع تعهد البنك بأن المعلومات الواردة في هذا التقرير تستند إلى البيانات المالية المنشورة					
22	توفر الحاكمية في البنك قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين بالتوقيت المناسب					
23	قدرة المعلومات عند استخدامها على عمل خيارات مستقبلية بشكل يلاءم احتياجات المستخدمين					
24	قدرة المعلومات عند استخدامها على تقييم نتائج الاختيارات السابقة لكي يؤكد أو يصحح توقعات المستخدمين					
25	تعد المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية ملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية بحيث تمكن المستخدمين من إمكانية الاعتماد عليها بطريقة موضوعية					
	مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة					
26	استعراض وتوجيه استراتيجية البنك وخطط العمل الرئيسية ووضع أهداف الأداء					
27	التأكد من أن جميع مخاطر البنك تتم إدارتها بشكل سليم					
28	تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس بممارسة المسؤوليات والصلاحيات الموكلة إليها بموجب قانون البنوك والتشريعات الأخرى ذات العلاقة ويتضمن ذلك مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي					
29	تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس بمراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الخارجي للبنك					
30	تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس بمراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك					
31	مدى فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك					

المتغير التابع : جودة المعلومات المحاسبية

يرجى التكرم بوضع إشارة (X) إلى جانب العبارات التالية بما يتلاءم مع إجاباتكم :-

م	الفقرة	موافق جداً	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق إطلاقا
32	قيام البنك بتوفير إطار فعّال للحاكمية المؤسسية يزيد من درجة الملائمة والثقة للمعلومات المحاسبية وبالتالي يحقق جودة هذه المعلومات					
33	للحاكمية المؤسسية المطبقة في البنك دور في حماية حقوق المساهمين بما في ذلك ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الخاصة باستثماراتهم يؤدي إلى تحقيق جودة هذه المعلومات					
34	المساواة في المعاملة بين المساهمين بما في ذلك حصولهم على معلومات محاسبية ملائمة وموثوقة في ظل الحاكمية للبنك له دور في تحقيق جودة هذه المعلومات					
35	قيام أصحاب المصالح بأداء دورهم في الحاكمية المؤسسية للبنك يزيد من درجة ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية وبالتالي يحقق جودة هذه المعلومات					
36	للحاكمية المؤسسية في البنك دور في تحقيق الملائمة والثقة للمعلومات المحاسبية من خلال التطبيق السليم لمبدأ الإفصاح والشفافية وبالتالي تحقيق جودة هذه المعلومات					
37	قيام مجلس إدارة البنك بأداء دوره في ظل الحاكمية المؤسسية يزيد من درجة ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية بما يحقق جودة هذه المعلومات					

قائمة البنوك التجارية الأردنية :

التسلسل	اسم البنك
1	البنك العربي
2	البنك الأهلي الأردني
3	بنك القاهرة عمان
4	بنك الأردن
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
6	البنك الأردني الكويتي
7	بنك الاستثمار العربي الأردني
8	البنك التجاري الأردني
9	البنك الأردني للاستثمار والتمويل
10	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن
11	بنك الاتحاد
12	بنك سوستيه جنرال / الأردن
13	بنك المال الأردني

المصدر: جمعية البنوك في الأردن، عمان، وادي صقره،62 شارع موسى بن نصير.

المدققين القانونيين على حسابات البنوك التجارية الأردنية:

التسلسل	اسم المكتب
1	إيرنست و يونغ
2	ديلويت- الشرق الأوسط

قانون البنوك رقم 24 لعام 2000 :

المادة (15): أ- على البنك الاحتفاظ في مركزه الرئيسي بما يلي :-

- عقد تأسيسه ونظامه الأساسي وتعديلاته.
- سجل بأسماء المساهمين وعدد أسهمهم.
- وثائق محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وقراراته ومحاضر لجنة التدقيق.
- وثائق محاضر اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين وقراراتها.
- تقارير البنك السنوية، والبيانات الخاصة بحساباتهومركزه المالي وتقارير مـ دققي الحسـ ابات الخارجيين.

- أي بيانات تتطلبها أوامر البنك المركزي.

المادة(21): يكون مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن وضع السياسات العامة للبنك والإشراف عليه ويتمتع بالصلاحيات المنصوص عليها في قانون الشركات النافذ المفعول، ويتولى بشكل خاص المهام والصلاحيات التالية:-

- تحديد الأهداف ووضع الخطط التي تلتزم الإدارة التنفيذية في البنك بالعمل بمقتضاه.
- اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.
- اعتماد سياسة ائتمانية واستثمارية مكتوبة تحدد أسس وشروط منح التسهيلات الائتمانية وأسس الاستثمار، على أن يتم تزويد البنك المركزي بنسخة منها وبأي تعديلات تطرأ عليها.
- مراقبة تنفيذ سياسات البنك والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.
- ن عدم تحقيق أي عضو في مجلس إدارة البنك أو أي موظف في إدارته العليا أي منفعة ذاتية على حساب مصالح البنك.
- اتخاذ الخطوات الكفيلة لتأمين دقة المعلومات التي يزود بها البنك المركزي .
- وضع الأنظمة والتعليمات الداخلية للبنك التي تحدد مهام أجهزته المختلفة وصلاحياتها التي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعماله.
- اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بالتقيد بأحكام هذا القانون وأي تشريعات أخرى ذات علاقة بأعمال البنك وأنشطته.

المادة(26): يلتزم مدير عام البنك بما يلي:-

- لرقابة الداخلية وعلى سير العمل في البنك وتقيده بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول فيها.
- تزويد مجلس إدارة البنك بشكل دوري بتقرير عن أوضاع البنك والتأكد من أن جميع أعماله تسير طبقاً للسياسات التي يضعها مجلس الإدارة، وبالتوصيات بأي مقترحات يراها ضرورية لتطوير عمل البنك.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات التي يطلبها طبقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والأوامر الصادرة بمقتضاه.

المادة(31):-

- إذا كان للإداري أو لزوجه أو لقريب له حتى الدرجة الثالثة مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون البنك طرفاً فيه أو إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق فيها التعامل أو التعاقد فعلى هذا الإداري أن يفصح عن هذه المصلحة خطياً وألا يشارك في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد.

المادة(32): تؤلف في كل بنك بقرار من مجلس إدارته (لجنة تدقيق) تتكون من رئيس وعضوين ينتخبهم مجلس الإدارة من بين الأعضاء غير المنوط بهم أعمال تنفيذية داخل البنك، وتستمر طيلة استمرار عضوية مجلس الإدارة ، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:-

- رقابة مدى شمولية التدقيق الخارجي لأعمال البنك .
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقرير البنك المركزي، والمدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقرير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، وبصفة خاصة التحقق من تنفيذ أوامر البنك المركزي .
- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية، وسلامتها، ومدى التقيد فيها.

ABSTRACT

" The Effect of Corporate Governance on the Quality of Accounting Information in the Jordanian Commercial Banks listed in the Amman Stock Exchange "

Prepared by

MOHAMMAD SUBHI ABDALLA ALHUMAIDI

Supervisor

Dr. JAMAL ADEL AL-SHRARYERI

This study aimed to statement The Effect of Corporate Governance on the quality of Accounting Information in Jordanian Commercial Banks Listed on the Amman Stock Exchange, through the statement of the effect of the independent variable of Corporate Governance as measured by (the principle of providing an effective framework for Corporate Governance, the principle of equal treatment of Shareholders, the principle of protecting the rights of shareholders , the principle of the role of Stakeholders in Corporate Governance, Disclosure and transparency principle, the principle responsibilities of the Board of Directors in Corporate Governance) on the variable Quality of Accounting Information.

The researcher adopted in the collection of study data to identify the formulation of paragraphs and distributed them to members of the study sample of internal auditors working in public administrations in Jordanian commercial banks, and the Company auditors, have been analyzed for-resolution data using the (SPSS) for the Social Sciences, and a number of statistical methods through descriptive statistics, Kalmtostat calculations, and standard deviations, and percentages, the study hypotheses were tested by multiple regression test.

The study found a primary result: the existence of the Effect of a statistically significant positive high Corporate Governance on the Quality of Accounting Information, the study presented a set of recommendations, most notably the need to seek Jordanian Commercial Banks to enhance the level of Corporate Governance through the activation of the role of Stakeholders in Governance, and activating the principle of disclosure and transparency, and promote the principle of protecting the rights of Shareholders, and the need for the Board of Directors the performance of his duties and responsibilities in an effective manner in light of Corporate Governance.